

## تقييم سياسة ضريبة الدخل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بالتطبيق على الشركات المصرية

أيمن محروس مرقس<sup>(1,2)</sup> - عبير فرحات علي<sup>(3)</sup> - أحمد محمد عبد العزيز<sup>(1)</sup>  
1) كلية الدراسات العليا والبحوث البيئية، جامعة عين شمس (2) مصلحة الضرائب المصرية (3) كلية التجارة، جامعة  
عين شمس

### المستخلص

تهدف الدراسة إلى تقييم الدور الذي تلعبه ضريبة الدخل بصفة عامة وضريبة الشركات المصرية بصفة خاصة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في مصر. واهتمت مصر بتحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال تحقيق الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المستدامة، حيث قام المشرع المصري بإصدار قانون ضرائب الدخل رقم (91) لسنة 2005 ساعياً من تطبيقه إلى تحقيق العدالة الاجتماعية وزيادة الحصيلة الضريبية وخلق بيئة اقتصادية تساعد على المنافسة الحرة ودعم الاستثمار الخاص. واعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي في تحليل واقع سياسة ضريبة الدخل في مصر المطبقة على الشركات المصرية لما لها من أهمية خاصة في المتوسط خلال الفترة من 2005 حتى 2021 في الحصيلة الضريبية حيث تسهم بنحو 80% من حصيلة مصلحة الضرائب المصرية، كما اعتمدت الدراسة على الأسلوب الإحصائي في تحليل البيانات خلال فترة الدراسة بتطبيق نموذج انجل جرانجر للتكامل المشترك على مرحلتين **Engle-Granger Two-step Co-integration** وذلك لتقدير العلاقات طويلة وقصيرة الأجل بين المتغيرات. وتبين من نتائج الدراسة والتحليل الإحصائي للبيانات إلى عدم قبول فرضي الدراسة وقبول الفرضيين البديلين، الأول: بأنه يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لإيرادات ضرائب الدخل على مؤشرات التنمية المستدامة، والثاني: يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لإيرادات ضريبة الدخل للشركات المصرية على مؤشرات التنمية المستدامة. وانتهت الدراسة باقتراح عدة توصيات من أهمها: تشجيع دمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي، إصدار نظام ضريبي جديد، توفير نظام معلومات إلكتروني، فرض عقوبات وحوافز ضريبية فيما يخص الالتزام البيئي، توجيه مزيد من الأنفاق الحكومي نحو الأداء الاجتماعي تحقيقاً لأهداف البعد الاجتماعي، تطبيق ضريبة الكربون على المنتجات الصناعية المصرية.

**الكلمات المفتاحية:** ضريبة الشركات- أهداف التنمية المستدامة - الاقتصاد غير الرسمي- ضرائب الكربون.

### مقدمة

تعتبر ضريبة الدخل من أهم مصادر الإيرادات الحكومية، حيث يتم اعتمادها في معظم الدول لتمويل المصروفات العامة وتقديم الخدمات للمواطنين. وقد أصبح من الضروري تطوير سياسات ضريبة الدخل لمواكبة التحديات الاقتصادية وتلبية متطلبات التنمية المستدامة.

وتعد ضريبة الدخل من أهم موارد الدخل الحكومي الذي يساهم في تمويل برامج التنمية والخدمات العامة، كما أنها تساهم في تحقيق العدالة الاجتماعية، وقد أصبح من الضروري تطوير سياسة ضريبة الدخل لتلبية متطلبات التنمية المستدامة. (سويدن، 2016)

ولقد كشف التطبيق الفعلي عن بعض المشكلات التي تواجه سياسة ضريبة الدخل في العديد من الدول، مثل عدم إشراك القطاع الخاص بشكل كافٍ، وضعف إيراداتها، والفجوات في نظام الفرز الضريبي، وغياب آليات رفع معدلات الضريبة بالتزامن مع مستويات التنمية الاقتصادية، وخاصةً في الدول النامية التي تواجه العديد من تحديات اقتصاديه واجتماعيه كبيرة تعيق تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وقد أظهرت العديد من الدراسات ارتفاع معدلات الفقر وضعف

البنية الأساسية في بعض القطاعات، ولذلك تهدف هذه الدراسة إلى تحليل واقع سياسة ضريبة الدخل في مصر، وتقديم مقترحات لتطويرها بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بمكافحة الفقر وتوفير الخدمات العامة الأساسية (M، Sehleanu، 2020).

## أهمية الدراسة

تتجلى أهمية الدراسة نظرا لتبني مصر في الوقت الحالي سياسة تنموية في كافة قطاعات الدولة وتسعي بخطة طموحة وجادة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وصولا الى رؤية مصر 2030، نظرا للدور الهام الذي تقوم به السياسة الضريبية باعتبارها احد اهم أدوات السياسات المالية الذي تستطيع الدولة بواسطتها تحقيق مقاصدها الاقتصادية والتنموية، لذا ظهرت أهمية الدراسة لتقييم وتطوير سياسة ضريبة الدخل التي تقوم المنظومة الضريبية بتنفيذها وما اذا كانت تلك السياسة سوف تصل بالدولة لغايتها المنشودة في تحقيق بعض أهداف التنمية المستدامة وذلك بالتطبيق على الشركات المصرية باعتبارها من اهم القطاعات الضريبية ذو تأثير في الحصيلة الضريبية، وتتجلى أهمية البحث من إسهامه في النواحي الأكاديمية والتطبيقية كما يلي :

(أ) الأهمية الأكاديمية للدراسة والتي تتمثل في:

1) المساهمة في توضيح مدى ارتباط سياسة ضريبة الدخل بدعم الجانب الاقتصادي: يتمثل دور ضريبة الدخل في الجانب الاقتصادي باعتبارها احد اهم أهداف التنمية الاقتصادية والمستدامة على حد سواء، حيث تعد الضرائب احد اهم مصادر الإيرادات والدخل القومي وأحد الركائز الأساسية التي تضمن الدولة من خلالها زيادة ميزانيتها، بالإضافة الى ما تقوم به عن طريق الإعفاءات والحوافز الضريبية لتشجيع المشروعات على مزاوله الأنشطة المرغوب فيها اقتصاديا وإنتاج السلع الموجهة للتصدير، وتعد التنمية في المجال الاقتصادي عملية يتم بموجبها زيادة الدخل القومي خلال فترة زمنية، وأحداث تغييرات هيكلية في هيكل الاقتصاد وتساهم النظم الضريبية والسياسات المالية في رواج هذا النوع من التنمية من خلال مجموعة من الأهداف الاقتصادية المختلفة ومن أهمها: (أ) تشجيع عمليات الاستثمار.

(ب) معالجة الفجوات الاقتصادية.

2) المساهمة في توضيح مدى ارتباط سياسة ضريبة الدخل بدعم الجانب الاجتماعي: تسهم سياسة ضريبة الدخل بشكل كبير في تحقيق البعد الاجتماعي للتنمية الاقتصادية وبالتالي تحقيق التنمية المستدامة، فتستخدم هذه السياسات في إعادة توزيع الدخل بالإضافة الى مكافحتها للفقر وتحقيق التوازن بالإضافة الى أنها أداة فعالة في القضاء على بعض الظواهر السلبية، وتعمل كأداة مهمة للحد من ظاهرة البطالة.

3) المساهمة في توضيح مدى ارتباط سياسة ضريبة الدخل بدعم الجانب البيئي: في ظل انتشار مختلف الأنشطة في قطاعات كالبتترول والغاز واستخراج المعادن، تبرز الآثار المدمرة للبيئة المصاحبة للنمو الاقتصادي نظرا لما تسببه هذه الأنشطة من تلوث للجو والمياه والتربة والقضاء على الغابات وارتفاع درجة حرارة الأرض والتصحر، ومن هنا تظهر أهمية البعد البيئي من خلال أهدافه كمحاربة التلوث، والقضاء على النفايات، والحد من التغيرات المناخية، وحماية التنوع البيولوجي والغابات والمحيطات. (بوجمة، 2016)

وتعد السياسة الضريبية لضريبة الدخل أحد أهم الأدوات التي تستخدم من بعض حكومات الدول للحد من التلوث البيئي الناتج عن النشاط الاقتصادي وهو ما يعرف بالضرائب الخضراء أو البيئية، ويكون عن طريق فرض معدلات ضريبية مرتفعة نسبياً على الأنشطة الملوثة، أو رسوم على بعض الخدمات البيئية التي تقدمها السلطات العمومية أو عن طريق الحوافز والإعفاءات الضريبية وذلك لتشجيع استعمال التكنولوجيا الصديقة للبيئة. ويشكل تغيير المناخ وما يشهده من ظاهرة الاحتباس الحراري وما يرتبط به من ارتفاع تكاليف مواجهة تلك التغيرات، تحدياً كبيراً أمام الدولة المصرية للقيام على سياسة مناسبة لذلك بالسوق مثل تسعير الكربون، حيث ما زالت مصر تقوم بفرض ضريبة انتقائية ورسم تنمية على المنتجات البترولية وفقاً للكمية، حيث يتم فرض رسم تنمية على البنزين بمقدار 25 قرش للتر، ولا يوجد ضريبة صريحة على انبعاثات الكربون (وزارة المالية، وثيقة استراتيجية السياسات الضريبية لجمهورية مصر العربية 2024-2030)

(ب) **الأهمية التطبيقية للدراسة** والتي تتمثل في: تسعى الدراسة إلى تعزيز العلاقة بين سياسة ضريبة الدخل للشركات المصرية وأهداف التنمية المستدامة، حيث إن الأمر لا يقتصر على تحقيق المنافع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، بل سيمتد إلى جهات أخرى من أهمها:

- 1- الدولة: تستفيد من زيادة الإيرادات الضريبية لتمويل المشروعات والخدمات العامة.
- 2- المجتمع: يستفيد من تحسين جودة الحياة وزيادة فرص العمل وتقليل الفجوات الاجتماعية.
- 3- الشركات والأعمال: تستفيد من وجود بيئة عمل مستقرة وشفافة.
- 4- الأفراد: يستفيد من تحسين مستويات المعيشة وزيادة فرص الحصول على الخدمات الأساسية.
- 5- البيئة: تستفيد من حماية الموارد الطبيعية وتعزيز الاستدامة البيئية.
- 6- الأجيال القادمة: تستفيد من بيئة صحية آمنة ومستدامة وفرص أفضل لتحقيق طموحهم.

## مشكلة البحث

تعتبر الضرائب هي أهم مصادر الإيرادات للخزانة العامة، وبالرغم من صدور القانون رقم 91 لسنة 2005 لتطوير نظام الضرائب على الدخل إلا أنه ما زال هناك الكثير من المشاكل المثارة بخصوص تحقيقه لأهدافه الاقتصادية والمالية والاجتماعية، ويتأثيره على رفع مستوى الالتزام الضريبي لدى الممولين بالإفصاح عن الدخل الحقيقية للأفراد. (حنا، 2013)

وعلى الرغم من انتهاء الدولة المصرية العديد من برامج الإصلاح الاقتصادي والتي تتضمن علاج أهم الاختلالات الهيكلية ومنها تطوير المنظومة الضريبية وذلك خلال التسعينات من القرن الماضي، وكذلك مع بداية الألفية وصدور العديد من التشريعات والقوانين لتطوير المنظومة الضريبية في مصر وصولاً للقانون رقم 91 لسنة 2005 وتعديلاته، وقد أدت هذه الإجراءات إلى تنامي حصيلة الإيرادات الضريبية في مصر خلال الفترة من 2005 وحتى عام 2021، حيث أشارت الإحصاءات إلى ارتفاعها من 73 مليار جنيه عام 2004/2005 إلى نحو 965 مليار جنيه خلال العام المالي 2020/2021، إلا أنها ما زالت ضعيفة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالمعدلات العالمية، حيث يبلغ متوسط هذه النسبة نحو 32% في الدول منخفضة الدخل، نسبة 28% في الدول الناشئة، بينما تصل إلى نحو 36% في الدول المتقدمة وذلك طبقاً لبيانات صندوق النقد الدولي. (سليمان، 2018)

ويعد مؤشر نسبة الإيرادات الضريبية الى الناتج المحلي من أهم المؤشرات التي توضح مدى فعالية السياسة الضريبية في تحقيق أهداف النمو الاقتصادي بصفة خاصة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة بصفة عامة، وقد حاولت الإدارة الضريبية وما زالت تسعى الى تطوير المنظومة بعدة إجراءات شملت التعديلات على قانون ضرائب الدخل 91 لسنة 2005 وصدور قانون الإجراءات الضريبية الموحد رقم 206 لسنة 2020، وتهدف تلك الإجراءات الى زيادة الحصيلة الضريبية وتقليل معدلات الفقر باعتباره أحد أهداف التنمية المستدامة، إلا انه ما زالت هناك تحديات عديدة لتحقيق تلك الأهداف.

## أسئلة الدراسة

ومما سبق تهدف الدراسة الإجابة على التساؤلات الآتية:

- 1- هل تؤدي سياسة ضريبة الدخل المطبقة خلال فترة الدراسة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في مصر؟
- 2- هل يمكن أن يساهم تطوير سياسة ضريبة الدخل للشركات المصرية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في مصر؟

## أهداف الدراسة

- 1- تحليل ودراسة تطور إيرادات ضرائب الدخل بصفة عامة وضرائب الدخل للشركات المصرية بصفة خاصة خلال فترة الدراسة.
- 2- تقييم الأثر الناتج عن تطور الإيرادات الضريبية لكلا من ضريبة الدخل وضريبة الشركات المصرية على أهم مؤشرات الأداء الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في إطار تحقيق أهداف التنمية المستدامة في مصر ولعل من أهم تلك الأهداف ما يلي (منظمة الأمم المتحدة، 2024):  
**الهدف (8):** تعزيز النمو الاقتصادي المستدام والشامل وإنتاج فرص العمل الكاملة والمنتجة للجميع (هدف اقتصادي)  
**الهدف (3):** ضمان حصول الجميع على صحة جيدة ورفاهية في جميع الأعمار (هدف اجتماعي)  
**الهدف (7):** ضمان حصول الجميع على إمكانية الوصول الى طاقة نظيفة، وبأسعار معقولة، وموثوقة، ومستدامة.  
(هدف بيئي)

## فروض الدراسة

تختبر الدراسة مدى صحة الفروض التالية:

- الفرض الأول:** لا توجد علاقة ذو دلالة إحصائية بين إجمالي إيرادات ضريبة الدخل ومؤشرات تحقيق أهداف التنمية المستدامة في مصر، ويتفرع هذا الفرض الى الفروض الفرعية الآتية:
- 1/1 لا توجد علاقة ذو دلالة إحصائية بين إجمالي إيرادات ضريبة الدخل والهدف الثامن للتنمية المستدامة "تعزيز النمو الاقتصادي المستدام والشامل وإنتاج فرص العمل الكاملة والمنتجة للجميع"
  - 2/1 لا توجد علاقة ذو دلالة إحصائية بين إجمالي إيرادات ضريبة الدخل والهدف الثالث للتنمية المستدامة "ضمان حصول الجميع على صحة جيدة ورفاهية في جميع الأعمار"
  - 3/1 لا توجد علاقة ذو دلالة إحصائية بين إجمالي إيرادات ضريبة الدخل والهدف السابع للتنمية المستدامة "ضمان حصول الجميع على إمكانية الوصول الى طاقة نظيفة وبأسعار معقولة وموثوقة ومستدامة"

**الفرض الثاني:** لا توجد علاقة ذو دلالة إحصائية بين إيرادات ضريبة الدخل للشركات المصرية ومؤشرات تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ويتفرع هذا الفرض الى الفروض الفرعية الآتية:

(1/2) لا توجد علاقة ذو دلالة إحصائية بين إيرادات ضريبة الدخل للشركات المصرية والهدف الثامن للتنمية المستدامة "تعزيز النمو الاقتصادي والشامل وإنتاج فرص العمل الكاملة والمنتجة للجميع"

(2/2) لا توجد علاقة ذو دلالة إحصائية بين إيرادات ضريبة الدخل للشركات المصرية والهدف الثالث للتنمية المستدامة "ضمان حصول الجميع على صحة جيدة ورفاهية في جميع الأعمار"

(3/2) لا توجد علاقة ذو دلالة إحصائية بين إيرادات ضريبة الدخل للشركات المصرية والهدف السابع للتنمية المستدامة "ضمان حصول الجميع على إمكانية الوصول الى طاقة نظيفة وبأسعار معقولة وموثوقة ومستدامة"

### الدراسات السابقة

**اولا: دراسات تناولت تطوير سياسة ضريبة الدخل:**

1- دراسة (عبد الفتاح، 2012). "المشاكل التطبيقية لقانون الضريبة على الدخل ومدى تحقيق العدالة الضريبية في ظل المتغيرات العالمية والإقليمية المعاصرة"، استهدفت الدراسة الى توضيح وبيان أثر المتغيرات والتحديات والتحولت السياسية والاجتماعية العالمية والمحلية المعاصرة على النظام الضريبي المصري، مع بيان المشاكل التطبيقية لقانون ضريبة الدخل رقم 91 لسنة 2005 ومدى تحقيقه للعدالة الضريبية، وتوصلت الدراسة الى أن التطبيق العملي للقانون 91 لسنة 2005 قد نتج عنه العديد من المشاكل التطبيقية مع الشركات والممولين، والتي يجب أن يتم مراعاتها عند إصدار تشريع جديد أو العمل على تعديل التشريع الحالي، كما توصلت الدراسة الى أن المشرع قد ساوى بين كلا من النشاطين الصناعي والتجاري في سعر الضريبة وانه كان من المفترض أن يميز النشاط الصناعي عن التجاري نظراً لدوره الهام في دعم التنمية المستدامة، وأوصت الدراسة بزيادة الإعفاء السنوي مقابل الأعباء العائلية بما يعادل نسبة التضخم حتى تكون تلك الأعباء مناسبة للأسعار السائدة في السوق، كذلك أوصت بتطبيق الضريبة التصاعدية وتوفير آليات لتهيئة مناخ الاستثمار المحلي والأجنبي .

2- دراسة (صالح، 2018). "استخدام النظم الخبيرة في تطوير البيئة الضريبية"، استهدفت الدراسة الى توضيح أهمية استخدام النظم الإلكترونية في تطوير البيئة الضريبية ودورها في تحسين جودة العمل بالإدارة الضريبية وأيضاً العمل على ترشيد قرارات الفاحصين وتطوير أدائهم، وأوضحت الدراسة أن سبب ذلك هو قصور أنظمة المعلومات التقليدية عن تلبية احتياجات الإدارة الضريبية، مما يدعو إلى استخدام أساليب الذكاء الاصطناعي مثل النظم الخبيرة في البيئة الضريبية من أجل مواكبة التغيرات التكنولوجية الحديثة وتطوير العمل بالإدارة الضريبية وبالتالي تحقيق الحصيلة الضريبية المستهدفة، وقد توصلت النتائج إلى أن استخدام النظم الإلكترونية في المجال الضريبي سوف يؤدي بدوره إلى تحقيق العديد من المزايا في تطوير العمل بالإدارة الضريبية وتحسين جودة العمل بها، كما أنها تساهم في ترشيد اتخاذ القرارات من قبل الفاحصين وتطوير أدائهم من خلال الاستفادة من المزايا التي تحققها النظم الخبيرة في المجال الضريبي.

3- دراسة (شحاتة، 2020). "دور تفعيل آليات التحول الرقمي في تحسين كفاءة النظام الضريبي المصري كمرتكز للحد من التهرب الضريبي في ضوء رؤية مصر 2030"، استهدفت الدراسة الى بيان دور التحول الرقمي كمرتكز أساسي لتعزيز الشمول المالي في تطوير المنظومة الضريبية بأركانها المختلفة وانعكاساته على الحد من ممارسة التهرب الضريبي. وقد توصلت نتائج الدراسة الى انه توجد ضرورة حتمية لإصلاح التشريعات الضريبية وتحسين نظم السياسات الضريبية، بإدخال بنية تكنولوجية حديثة تسهم في تكوين قواعد بيانات متكاملة تشمل المعلومات الكمية والمالية بمصلحة الضرائب، كما أن تحديث منظومة الإدارة الضريبية وتيسير الإجراءات على الممولين يساعد في نمو الاستثمار وتشجيع المستثمرين على التوسع في أنشطتهم وتحقيق مزيد من العدالة الضريبية وتحصيل حقوق الخزانة العامة للدولة، كما توصلت الدراسة الى أن تقديم الإقرارات الضريبية الإلكترونية ساهم في انتهاء حالات التكدس بالمأموريات خلال موسم تقديم الإقرارات وذلك بقلة عدد الزيارات للمأموريات المختصة، وكذلك تمكين الفاحصين بمصلحة الضرائب من أداء أدوارهم بشكل أسهل مما يحد من حالات التهرب الضريبي وأوصت الدراسة بضرورة استمرار تطوير نظم الإقرارات الإلكترونية والتوسع فيها، مع وضع خطة من قبل مصلحة الضرائب لتسوية كافة المنازعات والخلافات الضريبية، ويجب أن يتبنى النظام الضريبي المصري استراتيجية فعالة لبناء جسور الثقة بين أطراف المنظومة.

4- دراسة (سامي، 2023). "تطوير منظومة الضرائب الرقمية المصرية لرفع كفاءة الفحص الضريبي الشامل كمدخل للحد من التهرب الضريبي"، استهدفت الدراسة الى التعرف على أوجه القصور بمنظومة الضرائب الرقمية المصرية الحالية، من خلال ثلاث متغيرات: 1- التعرف على مدى ما وصلت إليه قاعدة بيانات الممولين الحالية من تكامل وترابط بحصر جميع تعاملاتهم 2- التعرف على أوجه القصور في المعايير القانونية المنظمة للحسابات الإلكترونية لأنشطة الممولين 3- التعرف على أوجه القصور في المهارات الحاسوبية للفاحصين الحاليين؛ وذلك بهدف تطوير تلك المنظومة من خلال تقديم إطار تطبيقي مقترح لرفع كفاءة الفحص الضريبي الشامل، وتمت الدراسة الميدانية على قياس وجهة نظر عينة من مجموعتين رئيسيتين هما الأكثر ارتباطاً بموضوع الدراسة (فاحصين ضريبة الدخل، ضريبة القيمة المضافة) العاملين بمركزي كبار ومتوسطي الممولين ومركز كبار المهن الحرة بالقاهرة بعدد 217 استقصاء باختيار مجموعة من أساليب تحليل واختبار الفروض من خلال استخدام حزمة أساليب التحليل الإحصائية الخاصة بالعلوم الاجتماعية والمعروفة باسم برنامج SPSS وتوصلت الدراسة لمجموعة من النتائج من أهمها انه يوجد تأثير معنوي عكسي بين الإطار المقترح لرفع كفاءة الفحص الضريبي الشامل بهدف تطوير منظومة الضرائب الرقمية المصرية الحالية وبين أوجه القصور في منظومة الضرائب الرقمية المصرية الحالية.

5- دراسة (محمد، 2023) "دور المحاسبة القضائية في تطوير منظومة الفحص الضريبي: دراسة ميدانية بالتطبيق على بيئة الأعمال المصرية" استهدفت الدراسة إلى توضيح مدى إمكانية الاستفادة من المهارات والأساليب التي توفرها المحاسبة القضائية في تطوير عملية الفحص الضريبي ببيئة الأعمال المصرية، وذلك في ضوء سعي الدولة المصرية إلى الحد من التهرب الضريبي وزيادة الحصيلة الضريبية مع الأخذ في الحسبان منافع ومحددات التطبيق في بيئة الأعمال المصرية.

وتوصلت الدراسة الى نتائج عدم وجود اختلافات دالة إحصائياً بين آراء فئات المستقضي منهم بشأن كل من معوقات التطبيق ودور مهارات المحاسبة القضائية في تطوير عملية الفحص الضريبي، في حين توجد فروق جوهريّة بين آراء فئات المستقضي منهم بشأن دور أساليب المحاسبة القضائية في تطوير عملية الفحص الضريبي. وعلى الرغم من تباين ترتيب أهمية مهارات وأساليب المحاسبة القضائية بين فئات الدراسة إلا أنه يوجد اتفاق عام حول أهميتها في تطوير عملية الفحص الضريبي.

### ثانياً: دراسات تناولت التنمية المستدامة:

1-دراسة (حفصي، 2022). "دور البنوك التعاونية في تحقيق التنمية المستدامة" استهدفت الدراسة الى تسليط الضوء على دور البنوك التعاونية كأحد الآليات المالية لتحقيق التنمية المستدامة. فلقد شهدت البنوك التعاونية تطوراً كبيراً منذ ظهورها والذي يعزى للتنوع الثري في القطاع المصرفي التعاوني وعصرنت المنتجات والخدمات التي يمكنها تقديمها بما يتماشى والمنافسة غير التعاونية.

توصلت الدراسة أن للبنوك التعاونية دور وأهمية كبيرين في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، باعتبارها تجمع بين الربحية طويلة الأجل، السلوك الأخلاقي، العدالة الاجتماعية والرعاية البيئية. ناهيك على أنها تدعم بقوة التنمية المستدامة، ولا سيما تطوير شراكة عالمية من أجل التنمية، ضمان الاستدامة البيئية وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

2-دراسة (أوبكر، 2022). "دور المحاسبة الخضراء في تحقيق التنمية المستدامة"، استهدفت الدراسة إلى معرفة مدى التزام المؤسسات بممارسة المحاسبة الخضراء لتحقيق التنمية المستدامة بمختلف أبعادها، ولتحقيق هذا الهدف تم توزيع استبيان على عينة مكونة من 50 مختص في المحاسبة وتوصلت نتائج الدراسة إحصائياً ببرنامج (24spas) إلى وجود علاقة ارتباط بين المحاسبة الخضراء وأبعاد التنمية المستدامة، وتأثير إحداهما على الأخرى بشكل إيجابي، كما أن المحاسبة الخضراء هي الوسيلة التي يمكن من خلالها الحكم على مدى التزام المؤسسات الاقتصادية في المحافظة على البيئة بالإضافة إلى عدم وجود فروق في ممارسة المحاسبة الخضراء بالمؤسسات حسب السن والمستوى التعليمي وسنوات الخبرة ووجود فروق في ممارستها حسب وظيفة أفراد العينة.

3-دراسة (الإسماعيلي، 2023). "المسؤولية الاجتماعية واثراً علي التنمية المستدامة"، استهدفت الدراسة إلى التعرف علي أثر المسؤولية الاجتماعية علي التنمية المستدامة من خلال دراسة تطبيقية على الشركة العمانية للغاز الطبيعي المسال، كما سعى البحث للتأكيد علي التعرف على واقع ممارسة المسؤولية الاجتماعية في الشركة محل الدراسة، وتحديد دور المسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة من وجهة نظر الإدارة، والعاملين، باستخدام الاستبيان الإلكتروني تم جمع البيانات المطلوبة ومعالجة هذه البيانات من خلال البرنامج الإحصائي SPSS، وتوصلت النتائج إلي وجود ارتباط طردي قوي بين التنمية المستدامة وتطبيق المسؤولية الاجتماعية، فضلاً عن أن تطبيق المؤسسة التنموية للشركة العمانية للغاز الطبيعي المسال للمسؤولية الاجتماعية يعتبر أحد الأدوات الهامة لتحقيق التنمية المستدامة.

### ثالثاً: دراسات تناولت العلاقة بين الضرائب والتنمية المستدامة:

1-دراسة (عبد الحميد، 2014). 'فعالية السياسة الضريبية في تحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2001-2012)' استهدفت الدراسة تحديد دور السياسة الضريبية في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة، مع تحديد المعوقات التي تحول دون تحقيق تلك السياسة لأهدافها، وقامت الدراسة بعرض وتقييم السياسة الضريبية في الجزائر خلال فترة الدراسة وتحديد مدى فعاليتها في تحقيق الأبعاد المختلفة للتنمية المستدامة، وخلصت الدراسة الى عدة نتائج:

أن السياسة الضريبية تسهم بشكل فعال في تحقيق مختلف أبعاد التنمية المستدامة، حيث تعد المصدر الرئيسي لتمويل الأعباء المالية للدولة. تلعب السياسة الضريبية دوراً هاماً في تحقيق النمو الاقتصادي ومعالجة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد مثل التضخم والكساد.

تقوم السياسة الضريبية بدور فعال في إعادة توزيع الدخل ورفع القدرة الشرائية وكذلك حماية البيئة من التلوث. 2-دراسة (يوسف، 2017). 'مساهمة السياسات والتشريعات الضريبية في تحقيق التنمية الاقتصادية في مصر'. استهدفت الدراسة بحث دور السياسة الضريبية في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، وإلقاء الضوء على الأدوار الحقيقية والأساسية لهذه التشريعات وتوظيفها نحو تحقيق أبعاد اقتصادية وتنموية مختلفة والتي تجعل من التنمية الاقتصادية والمستدامة أملاً يمكن تحقيقه، وخلصت الدراسة الى عدة نتائج:

أصبحت التنمية الاقتصادية والتي تعد أحد ركائز التنمية المستدامة ليست مجرد رفاهية للدول، بل أصبحت ضرورة لمواكبة ركب التطور والتغيير نحو مستقبل أفضل للككرة الأرضية وللحاق بالدول التي سبقت بخطوات في هذا المجال. إمكانية توظيف السياسة الضريبية كأداة من أدوات السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية بأبعادها المختلفة، ألا إن ذلك مرهون بمدى قدرة الدول على تغيير وتعديل هذه الأنظمة لتجعلها قابلة للتطبيق. مدي تطور المنظومة الضريبية تاريخياً في مصر وان دل ذلك فإنما يدل على رغبة الدولة الشديدة في الاستفادة من هذه الأداة الهامة لما توفره هذه المنظومة من مصدر جيد ومستدام للأموال والتي تضخ لدعم أهداف وأبعاد التنمية المستدامة.

العمل على تطويع التشريعات المتعلقة بالمنظومة الضريبية من اجل جني ثمار هذه المنظومة وضخ الإيرادات التي سوف تسمح للدولة بإجراء تعديلات تمكنها من المضي قدماً على خطى التنمية المستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

### 3-Micheal Keen, Joel Slemrod, (2017). "Optimal tax administration"

- استهدفت الدراسة وضع مقياس محدد لقياس أثر التدخلات الإدارية على مرونة تحصيل الإيرادات الضريبية، وكذلك دراسة مدى الاستجابة السلوكية لهذه التدخلات الإدارية من قبل منشآت الأعمال، وخلصت الدراسة الى:
- تغيرات سعر الضريبة ومرونتها يؤثر على مرونة الدخل الخاضع للضريبة، حيث يقوم بعض الممولين بإخفاء جزء من إيراداتهم بهدف تقليل الضريبة المستحقة عليهم، وبالتالي تفقد الضريبة قيمتها في تحقيق العدالة في التوزيع ونقل مساهمتها في الإنفاق العام.
  - يجب أن يتم التوازن بين السياسة الضريبية والأمور الإدارية من اجل زيادة الالتزام من قبل الممولين.

#### 4-Shim, Chungjin, Kim, Yu-Chan, (2017). "The Function of Tax Administration and Conceptual Framework", Korea Tax Research Forum: استهدفت الدراسة الى:

- تحسين ورفع كفاءة وظيفة إدارة الضرائب في كوريا الجنوبية من خلال تحقيق مبادئ العدالة والكفاءة والشفافية، بما يفيد دافعي الضرائب وغيرهم من الهيئات والجهات المهتمة بشؤون الضرائب.
- تعزيز دور الرقابة والإشراف على العمل الضريبي بهدف زيادة الإيرادات الضريبية.
- وتوصلت الدراسة الى: بالرغم من زيادة الإيرادات الضريبية الإجمالية، إلا انه هناك تزايد في حالات التهريب الضريبي مما يؤدي الى تناقص معدل نمو إيرادات الضريبة السنوية.
- العديد من دافعي الضرائب ليسوا على دراية تامة بالدور الذي تقوم به الإدارة الضريبية من أداء عمل وطني، كما أن مفهوم وظيفة الإدارة الضريبية لا يتم توصيله بشكل صحيح الى أصحاب المصلحة.

5-دراسة (كرودي، 2018). "دور الجباية البيئية في تحقيق التنمية المستدامة- دراسة اتجاه لآراء عينة من الأكاديميين والمهنيين في ولاية بسكرة". استهدفت الدراسة الى معرفة دور الجباية البيئية في تحقيق التنمية المستدامة للمناطق الصناعية، وذلك من خلال ترشيد استخدام الموارد الطبيعية في تحقيق التنمية المستدامة، حيث تم الاعتماد على الاستبانة وكانت نسبة الاستجابة 88.57 %، وخلصت الدراسة الى أن الجباية البيئية تعتبر أداة مساعدة في تحقيق التنمية المستدامة وفقا لأبعادها الاجتماعية والاقتصادية عن طريق تطبيق الإجراءات البيئية استجابة للقوانين الخاصة بحماية البيئة، حيث بينت الدراسة أن معظم المؤسسات محل الدراسة تهتم بالقضايا البيئية وهذا يؤكد قناعة المؤسسات بمشروعية الضرائب والرسوم البيئية.

6-دراسة (قيس، 2019). "أدوات تحقيق التنمية المستدامة في النظام الضريبي" استهدفت الدراسة بحث كيفية تحقيق التنمية المستدامة في القوانين محل المقارنة، من خلال الاستفادة القصوى من إمكانيات النظام الضريبي العراقي من حيث كثرة وقدم وتنوع التشريعات الضريبية العراقية، وتناول البحث الإمكانيات المتاحة لتحقيق التنمية المستدامة في عدة دول أخرى ضمن النطاق الإقليمي للعراق ومنها البحرين، وتوصلت الدراسة الى عدة نتائج:

- ان تحقيق التنمية المستدامة أصبح أساسا تنطلق منه السياسات العامة لأي دولة تريد اعتماد استراتيجية حقيقية للتطوير والبناء في كافة الاتجاهات.

- المنظومة القانونية في مملكة البحرين قد واكبت أهداف التنمية المستدامة المعتمدة أمميا من خلال سياسة العمل المنتجة في دول مجلس التعاون الموحد لدول الخليج العربي.
- يفتقر العراق الى وضع سياسة شاملة تأخذ في الاعتبار الواقع القائم في الاقتصاد الوطني والتحديات لإنجاح أي سياسة تنموية تعالج المشاكل والمعوقات على مستوى معالجة مشاكل الفقر والبطالة والعجز الدائم في الموازنة.

7-دراسة (عبد الجبار، 2020). "فعالية السياسة الضريبية في تحقيق التنمية المستدامة بالمغرب" استهدفت الدراسة الي بحث دور السياسة الضريبية وأثارها على التنمية المستدامة في المغرب بمختلف أبعادها، المالي والاقتصادي وكونها اهم مصادر التمويل للخرانة العامة، وأداة لدعم النمو ومعالجة مختلف الاختلالات الاقتصادية، مروراً بمساهماتها في تحقيق البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة من خلال المساهمة في تطوير الجانب التضامني بما يهدف الى تحقيق العدالة والإنصاف في المجال الاجتماعي، وتوصلت الدراسة الى عدة نتائج منها : السياسة الضريبية تسهم بشكل فعال في تحقيق مختلف أبعاد التنمية المستدامة حيث تعد أهم مصادر تمويل النفقات العامة للدولة، التأثير في تحقيق النمو الاقتصادي ومعالجة مختلف الاختلالات الاقتصادية، التوزيع العادل للدخل ورفع

القدرة الشرائية للطبقات الأقل دخلاً، وكذا حماية البيئة من التلوث، الإجراءات المتخذة لمنح الإعفاءات لم تكن ذات جدوى في النهوض بالاقتصاد الوطني، عدم العدالة بالسياسة الضريبية بالمغرب، رغم استحداث بعض الضرائب البيئية في مختلف القوانين المالية، إلا إن هذه الضرائب ليست ذات مردود وغير فعالة في الحد من التلوث، وكل المؤشرات تدل على تدهور البيئة بما يؤكد عدم فعالية السياسة الضريبية في الحد من التلوث وتوفير موارد مالية لمواجهة أثاره السلبية

**8-loana-Laura Tibulca, (2021). "The impact of the covid-19 pandemic on tax revenues in the EU"** استهدفت الدراسة الى: تقديم توقع للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي البالغ عددها 27 دولة خلال الفترة 2020-2022 حول قيمة الإيرادات الضريبية لتلك الدول، وذلك حتى تستطيع تلك الدول مواجهة الآثار السلبية الناتجة عن جائحة "كوفيد-19"، وأظهرت الدراسة حدوث تراجع وانخفاض في قيمة الإيرادات الضريبية في عامي 2020 و 2021 ثم حدث انتعاش طفيف خلال عام 2022 لمعظم دول الاتحاد الأوروبي، وبالرغم من هذا التعافي لم تستطع تلك الدول تحقيق نفس المستويات الاقتصادية للنشاط لما قبل الجائحة خلال عام 2019.

#### رابعاً: التعليق على الدراسات السابقة:

##### اتفقت الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية في النقاط الآتية:

- أن تحقيق التنمية المستدامة لم يعد مجرد رفاهية تسعى إليها الدول، بل إنها ضرورة لمواجهة التطور الذي يواكب العصر الحديث والتغيير نحو الأفضل.
- تمثل ضريبة الدخل دوراً هاماً وفعال في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة حيث إنها من أهم مصادر التمويل للخزانة العامة.
- توظيف السياسة الضريبية كأحد أدوات السياسة المالية في تحقيق التنمية المستدامة.
- تواجه منظومة الضرائب المصرية قصوراً في أداء أعمالها، ويمكن أن تساهم المنظومة الإلكترونية في علاج بعض أوجه هذا القصور.
- يعد تطوير العنصر البشري والرقابة عليه أحد أهم عوامل نجاح منظومة الضرائب التي تسهم بشكل فعال في نجاح تحقيق التنمية المستدامة.
- قانون ضرائب الدخل رقم 91 لسنة 2005 وتعديلاته نتج عنه العديد من المشاكل في التطبيق لا تساهم بشكل إيجابي في تحقيق التنمية المستدامة.

##### وتختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في النقاط الآتية:

**موضوع الدراسة:** حيث تناولت الدراسات السابقة تأثير الضرائب على أبعاد التنمية المستدامة دون التطرق للأهداف ومؤشرات القياس، بينما تناولت الدراسة الحالية تأثير فعالية سياسة ضريبة الدخل متمثلة في معدل نمو الحصيلة الضريبية لضريبة الدخل بشكل عام، وضريبة الدخل للشركات بشكل خاص على تحقيق بعض أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر هدفاً التي وضعتها الأمم المتحدة كميثاق تسعى الدول لتحقيقه.

**أسلوب ومنهجية الدراسة:** تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في استخدام أسلوب تحليل البيانات الإحصائية في شكل سلاسل زمنية خلال فترة الدراسة لتعبر عن تأثير إيرادات ضريبة الدخل، وإيرادات ضريبة الشركات المصرية لتحقيق بعض أهداف التنمية المستدامة من عدمه.

## الإطار النظري للدراسة

تناول الباحثون في الدراسة بالتفصيل مفهوم السياسة الضريبية وعرفت إنها "هي استخدام مجموعة متكاملة من أساليب الفن الضريبي للإسهام في تحقيق أهداف معينة"، وأنها "هي التطبيق المقصود لوسائل معينة، بهدف التأثير في مجرى الأحداث الاقتصادية لتحقيق نتائج أخرى غير تلك التي كانت ستترتب عليها لولا هذا التطبيق، يتم استخدامها بشكل عمدي للتأثير في القرارات الاقتصادية لتحقيق أهداف اقتصادية مرغوب فيها" (محمد، 2021)، وتم التطرق لأهداف السياسة الضريبية وأهميتها على المستوى الاقتصادي إنها تعمل على المحافظة على استمرارية النشاط الاقتصادي واستقراره من خلال المساهمة في مواجهة التقلبات الاقتصادية كالتضخم والانكماش بالمحافظة على قدرة العرض بالاستجابة للطلب الكلي بصورة مرنة للغاية. ويتم ذلك بقيام الدولة بفرض الضرائب للسيطرة على الدخل المخصصة للاستهلاك والاستثمار، حيث تخفض الضرائب على هذه الدخل في حالة الكساد للعمل على تشجيعها، وبالعكس في حالة الراج حيث يتم رفع الضرائب لمواجهة زيادة الطلب الاستهلاكي ومن ثم تكون فرصة لزيادة الإيرادات المالية، والمحافظة على اتباع سياسة ضريبية تشجيعية للاستثمار بقصد دعمه. (حسانين، 2022).

وكذلك تبين الدراسة الهدف الاقتصادي الرئيسي للدول النامية، وتتمثل العبء أمام الدول النامية في تحقيق تلك التنمية في ظل عدم توافر الموارد المحلية المالية والبشرية، لذلك فإن هدف تحقيق تكوين رأسمال يكون له الأهمية القصوى في السياسات الضريبية في البلدان النامية لتحقيق التنمية (كمال، 2005)، ويكون للسياسة الضريبية في الدول النامية الدور الأكبر في تحقيق التنمية نظراً للدور الكبير الملقى على عاتقها في إحداث هذه التغيرات الشاملة في اقتصاداتها ومعالجة مشاكلها التي تعوق التنمية، ومن ثم فإن السياسة الضريبية تسعى إلى القيام بعدة أهداف منها : (زكي، 2004)

- 1- التغلب على الانخفاض في معدل التراكم الرأسمالي عن طريق تحفيز الاستثمار المحلي وجذب الاستثمار الأجنبي نحو استثمارات تدعم التنمية.
- 2- سد فجوة التجارة الخارجية عن طريق تشجيع التصدير، والحد من الواردات.
- 3- الحد من التفاوت في مستوى الدخل والمحافظة على الاستقرار الاقتصادي خاصة في ظل ما تعانيه الدول النامية من تفاوت حاد في توزيع الدخل.

وتناولت الدراسة مؤشرات قياس أهداف التنمية المستدامة وهي:

**1- المؤشرات الاقتصادية:** هي عبارة عن معطيات وإحصائيات كمية تصف الحالة الاقتصادية لدولة ما في فترة زمنية معينة (حرفوش، 2008)، وكانت أهم المؤشرات الاقتصادية:

مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي، الصادرات من السلع والخدمات، نصيب الفرد من استهلاك الطاقة. وتوضح المؤشرات الاقتصادية مدى قدرة الدولة على بناء قاعدة قوية لتحقيق التنمية المستدامة، ويعد مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي GDP من أهم المؤشرات إذ يعكس معدلات النمو الاقتصادي للدولة.

**2- المؤشرات الاجتماعية:** تمثل المؤشرات الاجتماعية أدوات مهمة لكل من متخذي القرار ورسمي السياسات الاجتماعية، كما أنها تمثل دعماً قوياً لخطط التنمية المستدامة، وترتبط العدالة الاجتماعية ببعض المؤشرات لتقييم التقدم المحقق في الجوانب الاجتماعية ومنها: مؤشر الحد من الفقر، معدل البطالة تعزيز التعليم والوعي العام والتدريب، حماية صحة الإنسان وتعزيزها، نسبة الإنفاق على الصحة من إجمالي الإنفاق الحكومي، نسبة الإنفاق

على التعليم من إجمالي الإنفاق الحكومي (البيانات المفتوحة مصر البنك الدولي، 2024).  
**3- المؤشرات البيئية:** تأخذ المؤشرات البيئية أهمية خاصة ضمن مؤشرات التنمية المستدامة، وتكتسب أهمية كونها تراقب الوضع البيئي القائم ورصد التغيرات التي تحدث على البيئة والموارد الطبيعية سواء كانت إيجابية أو سلبية. ووضع البنك الدولي بقائمة بيانات المؤشرات العالمية، المؤشرات الدالة على تقييم الأداء البيئي في عدة مؤشرات من أهمها: متوسط نصيب الفرد من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون (بالطن المتري)، نسبة مساحات الغابات من مساحة الأراضي، سبل الحصول على الكهرباء (نسبة من تعداد السكان)، إجمالي المسحوبات السنوية من المياه العذبة (نسبة من الموارد الداخلية)، نسبة إنتاج الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة باستثناء الطاقة الكهرومائية (نسبة من إجمالي). (البيانات المفتوحة مصر البنك الدولي، 2024).  
وقد اقتصر البحث على استخدام المؤشرات المتاحة عنها بيانات خلال فترة الدراسة دون سواها.

## إجراءات الدراسة والتطبيق

### حدود الدراسة:

- تقتصر الدراسة على الفترة الزمنية من عام 2005 حتى عام 2021 (سلاسل زمنية) وذلك بمناسبة صدور القانون رقم (91) لسنة 2005، وكذلك لتعرض الاقتصاد المصري خلال تلك الفترة للعديد من الأحداث الاقتصادية الهامة كالأزمة الاقتصادية العالمية عام 2008، وأيضاً أحداث يناير عام 2011، مروراً بانتهاج الدولة المصرية لسياسات وبرامج الإصلاح الاقتصادي عام 2016، وأيضاً لتأثير عدة صدمات عالمية مثل (كوفيد 19 - الحرب الروسية الأوكرانية).
- تقتصر الدراسة على أثر تطبيق ضريبة الدخل المقررة بالقانون 91 لسنة 2005، والتي تنقسم إلى ضريبة الدخل للأشخاص الطبيعيين وضريبة الدخل للشركات، وتم اتخاذ إيرادات ضريبة دخل الشركات كعينة للدراسة من إجمالي ضريبة الدخل دون غيرها من الضرائب الأخرى داخل جمهورية مصر العربية.

**منهجية الدراسة:** اعتمد الباحثون على منهجين أساسيين في إعداد الدراسة هما:

- (1) **المنهج الاستقرائي:** يعتمد على الدراسات المكتبية التي تعتمد على الكتب والدوريات، ويتم ذلك من خلال إطار نظري تستخدم فيه مفاهيم السياسة الضريبية، وتحليل واقع سياسة ضريبة الدخل في مصر، والمشكلات والتحديات التي تواجه الضريبة على الدخل في مصر ومدى علاقتها بتحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- (2) **الأسلوب الإحصائي:** يقوم الباحثون من خلال هذا المنهج باختبار فروض الدراسة وذلك من خلال تطبيق نموذج انجل جرانجر للتكامل المشترك على مرحلتين في الأجل القصير والأجل الطويل، لدراسة تأثير كلا من ضريبة الدخل وضريبة الشركات على تحقيق أهم أهداف التنمية المستدامة في مصر.

## 1) تحليل واقع سياسة ضريبة الدخل في مصر:

ضرائب الدخل على الشركات وأهميتها للاقتصاد المصري: لقد بذلت الحكومة المصرية في الآونة الأخيرة جهوداً في مجال تعبئة الإيرادات العامة المحلية، كان أبرزها تطبيق نظام الضريبة على الدخل، وتطبيق نظام الضريبة على القيمة المضافة ليحل محل نظام الضريبة العامة على المبيعات، فضلاً عن تفعيل نظام الضريبة العقارية، وتحديث المنظومة الضريبية وميكنتها في ضوء خطة الدولة للتحول الرقمي لتحقيق رؤية مصر 2030 ومواكبة التقدم التكنولوجي الذي يشهده العالم، ومسايرة أحدث النظم الضريبية العالمية مما كان له أكبر الأثر في تحسين المؤشرات التنموية لمصر، والتي أبرزتها أكبر المؤسسات العالمية في تقييم الدول.

وإذا كانت الضرائب عامل أساسي في زيادة حجم الاستثمارات وخلق فرص عمل جديدة، فلا بد أن تكون الضرائب على الأشخاص الاعتبارية ومنها شركات الأموال لها الأولوية في ذلك حيث إنها تسهم بنحو يقارب من 80% من حصيله مصلحة الضرائب المصرية في المتوسط خلال الفترة من 2005 وحتى 2021. لذلك فإن الشركات لها أهمية خاصة في التشريعات المصرية سواء من حيث تكوينها ونشأتها أو من حيث المعالجة الضريبية والفحص الضريبي وما تمنحه الدولة من مزايا ضريبية لها، ومن الأهمية تحليل الأداء الضريبي وما يوضحه من أثر تطبيق للسياسة الضريبية المتبعة.

تطور هيكل الضرائب في مصر: يمكن إيضاح تطور هيكل الإيرادات العامة في مصر خلال الفترة من 2005 حتى 2021 من خلال الجدول التالي:

جدول (1): نسبة مساهمة الضرائب المختلفة في الإيرادات الضريبية في مصر (2005 - 2021)

السنة	% الضرائب على الدخل والأرباح الرأسمالية	% الضرائب على الممتلكات	% الضرائب على السلع والخدمات	% الضرائب على التجارة الدولية	% ضرائب أخرى
2005	44	1	43	11	6
2006	49	1	36	10	4
2007	51	2	34	9	4
2008	49	2	36	10	3
2009	49	2	38	9	2
2010	45	5	39	9	2
2011	47	5	40	7	2
2012	44	6	41	7	2
2013	47	7	37	7	3
2014	46	7	35	6	4
2015	42	7	40	6	3
2016	41	8	40	6	4
2017	38	8	48	6	4
2018	33	8	47	5	6
2019	34	8	48	5	5
2020	41	9	46	5	0
2021	36	7	49	5	3
المتوسط	43	5	41	7	3

المصدر: إعداد الباحثون - اعتماداً على بيانات وزارة المالية - التقرير المالي السنوي

وباستعراض هيكل الإيرادات العامة في مصر خلال الفترة من 2005 حتى 2021 يمكن استبيان الاتي:

- 1- **الهيمنة الواضحة لضرائب السلع والخدمات:** تمثل ضرائب السلع والخدمات (التي تشمل ضريبة القيمة المضافة) المصدر الرئيسي للإيرادات الضريبية خلال الفترة بأكملها، حيث تراوحت مساهمتها بين 34% و 49% بمتوسط 41% ويعود ذلك جزئيًا إلى اعتماد مصر على الضرائب غير المباشرة (مثل ضرائب السلع والخدمات) كمصدر رئيسي للإيرادات.
- 2- **تراجع نسبي لضرائب الدخل والأرباح الرأسمالية:** شهدت ضرائب الدخل والأرباح الرأسمالية اتجاهًا تنازليًا نسبيًا في مساهمتها، حيث تراوحت بين 33% و 51% بمتوسط 43%.
- 3- **دور محدود لضرائب الممتلكات:** لعبت ضرائب الممتلكات دورًا هامشيًا نسبيًا في توليد الإيرادات، حيث تراوحت مساهمتها بين 1% و 9% بمتوسط 5%.
- 4- **مساهمة متفاوتة لضرائب التجارة الدولية:** تفاوتت مساهمة ضرائب التجارة الدولية بشكل ملحوظ على مدار الفترة، حيث تراوحت بين 5% و 11% بمتوسط 7%.
- 5- **ضرائب أخرى:** شكلت "ضرائب أخرى" فئة صغيرة نسبيًا من الإيرادات الضريبية، تراوحت مساهمتها بين 0% و 6% بمتوسط 3%.

### التطورات الرئيسية خلال الفترة:

ازدياد ضرائب السلع والخدمات: شهدت ضرائب اسلع والخدمات ارتفاعًا ملحوظًا خلال فترة الدراسة.

### العوامل المؤثرة:

- 1- **التغييرات في السياسات الضريبية:** لعبت التغييرات في السياسات الضريبية، مثل إدخال ضريبة القيمة المضافة عام 2013، دورًا هامًا في تحويل هيكل الإيرادات الضريبية.
- 2- **الأداء الاقتصادي:** تأثرت مساهمة كل نوع ضريبي بالأداء الاقتصادي الكلي.
- 3- **العوامل الهيكلية:** لعبت العوامل الهيكلية، دورًا في إعادة توزيع الإيرادات الضريبية.

### آثار التغييرات في السياسات الضريبية:

- 1- **الاعتماد على ضرائب السلع والخدمات:** قد يؤدي الاعتماد الكبير على ضرائب السلع والخدمات إلى التأثير على الفئات ذات الدخل المحدود.
  - 2- **التحديات في تحصيل ضرائب الدخل:** يجب رفع كفاءة التحاسب والتحصيل لضريبة الدخل.
  - 3- **تقلبات ضرائب التجارة الدولية:** الأمر الذي لا يسهم في نمو حركة التجارة الخارجية.
- ومن خلال التحليل السابق يكون على متخذو القرار مراعاة الاتي: عادة النظر في هيكل الإيرادات الضريبية بشكل عام تحسين كفاءة تحصيل ضرائب الدخل، تخفيف حدة تأثير ضرائب السلع والخدمات على الفئات محدودة الدخل، اكتشاف مصادر جديدة لإيرادات جديدة ومعالجة مشكلة التهرب والتجنب الضريبي.

## تطور حصيلة ضريبة الشركات المصرية:

يوضح الجدول التالي تطور حصيلة الضرائب من الشركات المصرية خلال الفترة من 2005-2021 كما يلي:

**جدول (2): تطور حصيلة ضرائب الدخل من الشركات المصرية خلال الفترة من 2005-2021**

السنة	قيمة الإيرادات الضريبية (1)	قيمة إيرادات ضريبة الدخل (2)	قيمة ضريبة الشركات (3)	% ضريبة الشركات لإجمالي الإيرادات (4)	% ضريبة الشركات لإجمالي ضريبة الدخل (5)
2005	72.5	31.6	21.71	30%	69%
2006	97.6	48.3	38.61	40%	80%
2007	114.3	58.5	48.66	43%	83%
2008	137.1	67.1	55.57	41%	83%
2009	163.2	80.3	66.16	41%	82%
2010	170.5	76.6	61.2	36%	80%
2011	190.7	90	70.53	37%	78%
2012	207.4	91.2	69.54	34%	76%
2013	251.1	117.8	91.53	36%	78%
2014	260.3	121	89.51	34%	74%
2015	306	130	91.6	30%	70%
2016	352.3	144	102.38	29%	71%
2017	433.3	166.8	115.88	27%	69%
2018	629.3	207.2	142.65	23%	63%
2019	736.1	250	162.78	22%	65%
2020	851.9	352	188.87	22%	54%
2021	964.3	351.5	197.5	20%	56%
المتوسط	349	140	95	27%	68%

المصدر: العمود (1،2،3) وزارة المالية - التقرير المالي السنوي - أعداد مختلفة

العمود (4،5) - إعداد الباحثون اعتماداً على بيانات وزارة المالية

ويتبين من بيانات الجدول السابق:

- 1- تمثل ضريبة الدخل في الشركات المصرية أهمية كبيرة في الحصيلة الضريبية بشكل عام، حيث تراوحت بين 20% و40% من إجمالي الإيرادات الضريبية بمتوسط 27% خلال الفترة، ويوجد ارتباط وثيق بين ضريبة الشركات وإيرادات ضريبة الدخل، حيث تراوحت نسبتها بين 63% و83% خلال الفترة بمتوسط 68%.
- 2- شهدت مساهمة إجمالي ضريبة الدخل ازدياد ملحوظ بداية من عام 2005 ويرجع ذلك الى فترة بداية تطبيق أحكام القانون 91 لسنة 2005 وتطبيق نظام الربط الذاتي على الشركات وما قبله من التزام طوعي بداية تطبيق القانون المشار إليه.

- 3- يوجد تذبذب نسبي لمساهمة ضريبة الدخل للشركات المصرية والتي تمثل نسبة هامه من إجمالي قيمة ضرائب الدخل خلال الفترة، مع انخفاض ملحوظ عام 2020، 2021 ويرجع ذلك لعدة أسباب لعل من أهمها: 1- أداء الاقتصاد الكلي وتطبيق قانون القيمة المضافة على السلع والخدمات وما قبله من زيادة بالحصيلة الضريبية لضريبة القيمة المضافة. 2- كثرة مشكلات التحاسب الضريبي وكثرة النزاعات الضريبية وطول مد أجل إنهاء تلك النزاعات

لضريبة الدخل على شركات الأموال سواء كان ذلك بالمأموريات، أو اللجان الداخلية، أولجان الطعن أو المحاكم الضريبية.3- الإجراءات المتخذة من قبل مصلحة الضرائب مثل تطبيق الفاتورة الضريبية ونظام الدمج والذي تسبب بشكل أو آخر في تراجع الإيرادات الضريبية.

تحليل مساهمة ضريبة الدخل للشركات المصرية حسب القطاعات: يوضح الجدول التالي القطاعات والجهات التي تساهم في تحقيق إيرادات ضريبة الدخل على الشركات المصرية خلال فترة الدراسة:

جدول (3): تطور حصيلة ضرائب الدخل للشركات المصرية خلال الفترة من 2005-2021

السنة	حصيلة ضريبة الشركات	قطاع البترول	شركات البنك المركزي	هيئة قناة السويس	الشركات الأخرى
2005	21.71	4.44	0.208	7.58	9.475
2006	38.61	28.8	-	7.79	7.016
2007	48.66	25.38	-	9.14	14.136
2008	55.57	29.518	-	10.26	15.793
2009	66.16	34.135	-	10.39	21.638
2010	61.2	33.181	-	9.44	18.576
2011	70.53	34.308	-	10.9	25.33
2012	69.54	34.075	-	11.8	23.674
2013	91.53	45.816	8.29	12.15	25.275
2014	89.51	46.06	4.042	14.312	25.099
2015	91.6	36.32	-	13.4	42.203
2016	102.38	37.313	13.245	14.903	36.926
2017	115.88	42.46	3.86	22.3	47.259
2018	142.65	51.976	-	29.9	60.776
2019	162.775	42.53	-	34.48	85.763
2020	188.87	26.33	-	42.913	119.625
2021	197.5	39.8	-	32.4	125.2

المصدر: وزارة المالية - التقرير المالي السنوي - أعداد مختلفة

باستعراض النسب المئوية للقطاعات المشاركة في تحقيق حصيلة ضريبة الدخل للشركات المصرية بعد استبعاد شركات البنك المركزي نظرا لإعادة تويب البيانات من قبل وزارة المالية في التقارير المالية السنوية تكون كما يلي:

1-هيئة قطاع البترول علي مساهمة ضريبة الشركات المصرية خلال الفترة المشار إليها، حيث تمثل نسبة مشاركة قطاع البترول في المتوسط نحو 40% من إجمالي حصيلة الشركات ومعظم هذه الشركات تكون تابعة للهيئة العامة للبترول بمصر وهي جهة حكومية رسمية بالدولة تقوم بعقد المشاركات مع شركات البحث والتنقيب عن البترول وتحديد نسب المشاركة والأرباح في ضوء العقد المبرم، وكان عام 2006 قد شهد أعلى نسبة مساهمة لقطاع البترول (75%) في حين إن عام 2020 شهد أدنى نسبة مساهمة له (14%) وشهدت مساهمة قطاع البترول انخفاضا ملحوظاً منذ عام 2019، وقد يرجع ذلك الى تغيرات أسعار النفط حيث شهدت الفترة من 2015 - 2020 انخفاضا كبيرا في أسعار النفط عالمياً، كذلك انخفاض كمية الإنتاج حيث انخفضت من 590 الف

برميل/يوم من الزيت الخام عام 2015 الى 546 الف برميل عام 2016 ثم الى 542 الف برميل عام 2017 وأصبحت 539 الف برميل / يوم عام 2018 في آخر تحديث للبيانات طبقاً لوزارة البترول المصرية (وزارة البترول، 2024)، أدى ذلك الى انخفاض إيرادات شركات البترول مما انعكس على أرباحها الخاضعة للضريبة، أو لوجود عوامل أخرى مثل قرب انتهاء فترات عقود الامتياز الممنوحة لشركات البحث والتنقيب الموجودة حالياً وعدم وجود عقود جديدة بشكل يكفي لتعويض الإيرادات الضريبية من تلك الشركات .

2- الشركات الأخرى المرتبة الثانية من حيث الأهمية والتي تشارك بنسبة 39% من إجمالي حصة ضريبة شركات الأموال، وترجع أهمية تلك الشركات أنها تمثل قطاعات الاقتصاد المختلفة سواء شركات تجارية أو صناعية أو مقاولات أو خدمة حسب نوع النشاط الخاص بها وهي القطاعات التي تعزز القيمة المضافة للنشاط الاقتصادي هذه النسبة تمثل مؤشراً هاماً لأنها توضح مدى قوة الاستثمار المحلي أو الأجنبي في إقامة المشروعات الاقتصادية المتعددة داخل مصر والتي سيكون لها الأثر على معدل الناتج المحلي الإجمالي وتخفيض البطالة وزيادة التصدير الذي سيؤدي الى الفائض في الميزان التجاري والمساهمة في تخفيض عجز الموازنة العامة للدولة، وعليه يجب أن يحوز هذا القطاع من الشركات الأهمية القصوى من جانب متخذي القرار للتشجيع على زيادة الإنتاج والاستثمار في تلك الشركات .

3- إيرادات هيئة قناة السويس المرتبة الثالثة والأخيرة من حيث المساهمة في إيرادات الشركات المصرية خلال الفترة، ويلاحظ أن تلك الإيرادات حافظت على مساهمة مستقرة نسبياً على مدار الفترة المشار إليها وذلك بسبب استمرار أهمية قناة السويس كطريق تجارى رئيسي.

## 2) نتائج التحليل الإحصائي للبيانات

سوف يركز هذا الجزء على تحليل بيانات عينة الدراسة باستخدام بعض الأساليب الإحصائية لدراسة تأثير إجمالي ضريبة الدخل (المقررة بالقانون 91 لسنة 2005) والتي تشمل كلا من ضريبة الدخل على الأشخاص الطبيعيين وضريبة الدخل للشركات المصرية على تحقيق أهداف التنمية المستدامة خلال الفترة من عام 2005 إلى عام 2021، وتعد إجمالي ضريبة الدخل هي مجتمع الدراسة، بالتطبيق على عينة الدراسة المتمثلة في إيرادات ضريبة دخل الشركات المصرية.

ويوضح الجدول التالي توصيفاً لكلاً من المتغيرات المستقلة، والمتغيرات التابعة (يمثلها بعض مؤشرات التنمية المستدامة المتاحة عنها بيانات خلال فترة الدراسة) التي سوف تتضمنها التحليلات الإحصائية.

### جدول رقم (4): توصيف متغيرات الدراسة المستقلة والتابعة

الرمز المستخدم	المتغيرات	طبيعة المتغيرات
$X_1$	إجمالي إيرادات ضريبة الدخل	المتغيرات المستقلة
$X_2$	إيرادات ضريبة الدخل للشركات	
$Y_1$	الناتج المحلي الإجمالي للفرد- القيمة بالمليار جنيه بالأسعار الجارية (مؤشر للأداء الاقتصادي)	المتغيرات التابعة
$Y_2$	نسبة الإنفاق على الصحة من إجمالي الإنفاق الحكومي (مؤشر للأداء الاجتماعي)	
$Y_3$	نسبة إنتاج الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة- نسبة من إجمالي مصادر الطاقة (مؤشر للأداء البيئي)	

مصدر البيانات المستخدمة بالتحليل الإحصائي:

- 1- بيانات المتغيرات المستقلة (إجمالي إيرادات الدخل، إيرادات ضريبة الشركات): وزارة المالية التقرير المالي السنوي، أعداد مختلفة.
- 2- بيانات المتغيرات التابعة: الناتج المحلي الإجمالي للفرد: البنك المركزي المصري، المجلة الاقتصادية، أعداد مختلفة.
- 3- نسبة الإنفاق على الصحة من إجمالي الاندفاق الحكومي: طبقاً لبيانات البنك الدولي - مؤشرات التنمية المستدامة (مصر)
- 4- نسبة إنتاج الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة (% لأجمالي مصادر الطاقة): طبقاً لبيانات البنك الدولي - مؤشرات التنمية المستدامة (مصر)

### اختبار فروض الدراسة

يستخدم النموذج التالي بيانات السلاسل الزمنية السنوية عن الفترة من عام 2005 إلى عام 2021، بتطبيق نموذج انجل جرانجر للتكامل المشترك على مرحلتين *Engle-Granger Two-step Co-integration* وذلك لتقدير العلاقات طويلة وقصيرة الأجل بين المتغيرات، طبقاً لهذا النموذج فإنه في المرحلة الأولى يتم تقدير علاقة الانحدار باستخدام طريقة المربعات الصغرى لتقدير العلاقة في المدى الطويل واختبار مما إذا كانت هناك علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات في المدى الطويل أم لا.

**اختبار فرض الدراسة الأول:** في هذا القسم تم بناء نموذج قياسي لاختبار مدى صحة الفرض الأول القائل "لا توجد علاقة ذو دلالة إحصائية بين إيرادات ضريبة الدخل ومؤشرات تحقيق أهداف التنمية المستدامة في مصر"، ويتفرع هذا الفرض الي ثلاثة فروض فرعية سوف يتم اختبارها من خلال تطبيق نموذج انجل جرانجر للتكامل المشترك على مرحلتين. في المرحلة الأولى تم تقدير علاقة الانحدار باستخدام طريقة المربعات الصغرى لتقدير العلاقة طويلة الأجل بين إيرادات ضريبة الدخل وكلاً من الناتج المحلي الإجمالي للفرد، ونسبة الإنفاق على الصحة، ونسبة إنتاج الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة كما هو موضح بالمعادلات (1) و(2) و(3):

$$Y_{t1} = \beta_0 + \beta X_{t1} + e_t \quad (1)$$

$$Y_{t2} = \beta_0 + \beta X_{t1} + e_t \quad (2)$$

$$Y_{t3} = \beta_0 + \beta X_{t1} + e_t \quad (3)$$

**حيث إن:**

$Y_{t1}$	←	الناتج المحلي الإجمالي للفرد خلال الفترة الزمنية $t$ .
$Y_{t2}$	←	نسبة الإنفاق على الصحة خلال الفترة الزمنية $t$ .
$Y_{t3}$	←	% إنتاج الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة خلال الفترة الزمنية $t$ .
$X_{t1}$	←	إيرادات ضريبة الدخل خلال الفترة الزمنية $t$ .
$e_t$	←	عنصر الخطأ العشوائية الناتج من النموذج خلال الفترة الزمنية $t$ .

وبعد التأكد من استقرار سلاسل البواقي الناتجة من النماذج السابقة، يتم تنفيذ المرحلة الثانية من التحليل، وفيها يتم تقدير نماذج تصحيح الخطأ ECM لتقدير العلاقة قصيرة الأجل بين المتغيرات كما هو موضح بالمعادلات (4) و(5) و(6):

$$\Delta Y_{t1} = \beta_0 + \beta_1 \Delta X_{t1} + \beta_2 e_{t-1} + \varepsilon_t, \beta_2 < 0 \quad (4)$$

$$\Delta Y_{t2} = \beta_0 + \beta_1 \Delta X_{t1} + \beta_2 e_{t-1} + \varepsilon_t, \beta_2 < 0 \quad (5)$$

$$\Delta Y_{t3} = \beta_0 + \beta_1 \Delta X_{t1} + \beta_2 e_{t-1} + \varepsilon_t, \beta_2 < 0 \quad (6)$$

حيث إن:

الفرق الأول للناتج المحلي الإجمالي للفرد.	← $\Delta Y_{t1}$
الفرق الأول لنسبة الإنفاق على الصحة.	← $\Delta Y_{t2}$
الفرق الأول لنسبة إنتاج الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة.	← $\Delta Y_{t3}$
الفرق الأول لإيرادات ضريبة الدخل.	← $\Delta X_{t1}$
معامل تصحيح الخطأ (البواقي مبطئة بفترة واحدة $(Lag e_t)$ ).	← $e_{t-1}$
عنصر الخطأ العشوائية الناتج من النموذج.	← $\varepsilon_t$

توضح الجداول التالية معاملات نموذج الانحدار (*Regression coefficients*) وخطأها المعياري (*Standard Error*)، ونتيجة اختبار *t-test* للتأكد من معنوية المتغير المستقل، هذا بالإضافة إلى نتيجة وقيمة معامل التحديد (*Coefficient of Determination (r<sup>2</sup>)*)، والخطأ المعياري للتقدير (*Standard Error of the Estimate (S.E)*)، ونتيجة اختبار *F-test* للتأكد من معنوية نموذج الانحدار ككل، ونتيجة اختبار *Breusch-Pagan-Godfrey (BPG)* للتأكد من عدم وجود مشكلة عدم ثبات تباين البواقي (*Heteroskedasticity*)، ونتيجة اختبار *Augmented Dicky-Fuller (ADF)*. علماً بأنه تم اخذ لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي للفرد.

جدول (5): نموذج انحدار إيرادات ضريبة الدخل على الناتج المحلي الإجمالي للفرد

نموذج الأجل القصير				نموذج الأجل الطويل				المتغيرات
اختبار $t$ -test		معاملات نموذج الانحدار		اختبار $t$ -test		معاملات نموذج الانحدار		
$p$ -value	قيمة الاختبار	الخطأ المعياري	قيمة المعامل ل	$p$ -value	قيمة الاختبار	الخطأ المعياري	قيمة المعامل	
0.073	1.948	0.043	0.083	0.000	61.422	0.123	7.527	ثابت المعادلة
0.838	-0.208	0.002	0.000	0.005	3.262	0.001	0.002	إيرادات ضريبة الدخل ( $X_1$ )
0.018	-2.715	0.114	-	-----				معامل تصحيح الخطأ ( $e_{t-1}$ )
0.371				0.415				معامل التحديد ( $r^2$ )
0.115				0.273				الخطأ المعياري للتقدير
3.828 (0.049)				10.641 (0.005)				اختبار $F$ -test (القيمة الاحتمالية $p$ -value)
0.688 (0.520)				4.475 (0.052)				اختبار BPG-test (القيمة الاحتمالية $p$ -value)
-----				-2.077 (0.040)				اختبار ADF (القيمة الاحتمالية $p$ -value)

جدول (6): نموذج انحدار إيرادات ضريبة الدخل على نسبة الإنفاق على الصحة

نموذج الأجل القصير				نموذج الأجل الطويل				المتغيرات
اختبار $t$ -test		معاملات الانحدار		اختبار $t$ -test		معاملات الانحدار		
$p$ -value	قيمة الاختبار	الخطأ المعياري	قيمة المعامل ل	$p$ -value	قيمة الاختبار	الخطأ المعياري	قيمة المعامل	
0.483	0.722	0.180	0.130	0.000	20.893	0.210	4.397	ثابت المعادلة
0.738	-0.341	0.007	-	0.016	2.716	0.001	0.004	إيرادات ضريبة الدخل ( $X_1$ )
0.011	-2.956	0.306	-	-----				معامل تصحيح الخطأ ( $e_{t-1}$ )
0.428				0.330				معامل التحديد ( $r^2$ )
0.480				0.470				الخطأ المعياري للتقدير
4.858 (0.027)				7.379 (0.016)				اختبار $F$ -test (القيمة الاحتمالية $p$ -value)
0.541 (0.595)				0.689 (0.420)				اختبار BPG-test (القيمة الاحتمالية $p$ -value)
-----				-3.010 (0.005)				اختبار ADF (القيمة الاحتمالية $p$ -value)

جدول (7): نموذج انحدار إيرادات ضريبة الدخل على نسبة إنتاج الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة

نموذج الأجل القصير				نموذج الأجل الطويل				المتغيرات
اختبار $t$ -test		معاملات الانحدار		اختبار $t$ -test		معاملات الانحدار		
$p$ -value	قيمة الاختبار	الخطأ المعياري	قيمة المعامل ل	$p$ -value	قيمة الاختبار	الخطأ المعياري	قيمة المعامل	
0.406	0.859	0.047	0.040	0.000	10.943	0.071	0.775	ثابت المعادلة
0.903	0.124	0.002	0.000	0.011	2.881	0.000	0.001	إيرادات ضريبة الدخل ( $X_{1t}$ )
0.009	-3.079	0.215	-					معامل تصحيح الخطأ ( $e_{t-1}$ )
	0.441				0.356			معامل التحديد ( $r^2$ )
	0.128				0.158			الخطأ المعياري للتقدير
	5.137				8.302			اختبار $F$ -test
	(0.023)				(0.011)			(القيمة الاحتمالية $p$ -value)
	0.010				2.400			اختبار BPG-test
	(0.990)				(0.142)			(القيمة الاحتمالية $p$ -value)
					-3.151			اختبار ADF
					(0.004)			(القيمة الاحتمالية $p$ -value)

يتضح من الجداول والنماذج الإحصائية الآتي:

أولاً: تأثير إيرادات ضريبة الدخل على الناتج المحلي الإجمالي للفرد

• الأجل الطويل:

1- يتضح من نتائج نموذج الانحدار الموضحة بالجدول (5) انه يوجد تأثير طردي ذو دلالة إحصائية لإيرادات ضريبة الدخل ( $X_{1t}$ ) على الناتج المحلي الإجمالي للفرد ( $Y_{1t}$ )، حيث بلغت قيمة معامل الانحدار 0.002، كما إن

القيمة الاحتمالية لاختبار  $t$  تقل عن قيمة مستوى المعنوية عند 5% ( $p$ -value = 0.005 <  $\alpha$  = 0.05).

2- هذا وتبين أن نموذج الانحدار دال إحصائياً، حيث إن القيمة الاحتمالية لاختبار  $F$  تقل عن مستوى المعنوية عند

5% ( $p$ -value = 0.005 <  $\alpha$  = 0.05).

3- علاوة على ذلك، تبين أن إيرادات ضريبة الدخل تستطيع أن تُفسر ما يقرب من 41.5% من التغيرات التي تطرأ على الناتج المحلي الإجمالي للفرد، في حين أن الجزء المتبقي قد يرجع إلى الخطأ العشوائي أو لعوامل أخرى من الممكن أن يكون لها تأثير على الناتج المحلي الإجمالي للفرد ولم يتم تناولها بالدراسة الحالية.

4- لا توجد مشكلة عدم ثبات التباين، حيث إن القيمة الاحتمالية لمصاحبة لاختبار  $Breusch-Pagan-Godfrey$

تزيد عن قيمة مستوى المعنوية عند 5% ( $p$ -value = 0.052 >  $\alpha$  = 0.05).

5- أخيراً، تبين أن سلسلة البواقي مستقرة عند المستوى، أي سلسلة البواقي متكاملة من الدرجة الصفرية (0)، حيث إن القيمة الاحتمالية لاختبار ADF تقل عن قيمة مستوى المعنوية عند 5% ( $p$ -value = 0.040 <  $\alpha$  = 0.05).

وهذا يعني أن هناك علاقة تكامل بين متغيرات الدراسة على المدى الطويل، أو بمعنى أكثر وضوحاً فإنه على المدى الطويل تتحرك المتغيرات معاً في نفس الاتجاه. وبذلك يتضح توافر شرط المرحلة الأولى وهو وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات على المدى الطويل وبالتالي يمكن الاعتماد على نموذج الانحدار لتقدير العلاقة طويلة

الأجل بين المتغيرات المكونة للنموذج. ومن هنا تم الانتقال إلى المرحلة الثانية لتقدير العلاقة قصيرة الأجل عن طريق تقدير نموذج تصحيح الخطأ ECM باستخدام الفرق الأول للمتغيرات وإدخال بواقي النموذج المبطنة بفترة.

6- من هنا، فإن نموذج الانحدار المقترح في الأجل الطويل هو:

$$Y_{t1} = 6.516 + 0.007X_{t1}$$

• الأجل القصير:

1- يتضح من نتائج نموذج الانحدار الموضحة بالجدول (5) انه لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لإيرادات ضريبة الدخل (( $X_{1t}$ ) على الناتج المحلي الإجمالي للفرد (( $Y_{1t}$ ))، حيث تزيد القيمة الاحتمالية لاختبار  $F$  عن قيمة مستوى

المعنوية عند 5% ( $p\text{-value} = 0.838 > \alpha = 0.05$ )

2- قيمة معامل تصحيح الخطأ (-0.309) أقل من صفر (سالبة، أقل من 1) كما أنها تختلف معنوياً عن الصفر، أي أنها ذات دلالة إحصائية، حيث تقل القيمة الاحتمالية لتصحيح الخطأ عن مستوى المعنوية عند 5% ( $p\text{-value} = 0.018 < \alpha = 0.05$ ). مما يؤكد على وجود علاقة طويلة الأجل بين إيرادات ضريبة الدخل والناتج المحلي الإجمالي للفرد.

3- هذا وتبين أن نموذج الانحدار دال إحصائياً، حيث إن القيمة الاحتمالية لاختبار  $F$  تقل عن مستوى المعنوية عند 5% ( $p\text{-value} = 0.049 < \alpha = 0.05$ ).

4- لا توجد مشكلة عدم ثبات المتباين، حيث إن حيث إن القيمة الاحتمالية المصاحبة لاختبار  $Breusch-Pagan-Godfrey$  تزيد عن قيمة مستوى المعنوية عند 5% ( $p\text{-value} = 0.520 > \alpha = 0.05$ ).

5- من هنا، فإن نموذج الانحدار المقترح في الأجل القصير هو:

$$\Delta Y_{t2} = 7.527 + 0.002\Delta X_{t1} - 0.309e_{t-1}$$

مما سبق، نستنتج إنه يوجد تأثير طردي ذو دلالة إحصائية لإيرادات ضريبة الدخل على الناتج المحلي الإجمالي للفرد في الأجل الطويل وهو أحد مؤشرات قياس تحقيق الهدف الثامن للتنمية المستدامة، بينما لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية في الأجل القصير. وعليه فإنه توجد علاقة ذو دلالة إحصائية بين إجمالي إيرادات ضريبة الدخل والهدف الثامن للتنمية المستدامة "تعزيز النمو الاقتصادي المستدام والشامل وإنتاج فرص العمل الكاملة والمنتجة للجميع" ويمكن تلخيص نتيجة اختبار الفرض الفرعي 1/1 في عدم قبول الفرض العدم وقبول الفرض البديل بأنه يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لإيرادات ضريبة الدخل على مؤشر تحقيق الهدف الثامن للتنمية المستدامة، بينما لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية في الأجل القصير. وعليه فإنه توجد علاقة ذو دلالة إحصائية بين إجمالي إيرادات ضريبة الدخل والهدف الثامن للتنمية المستدامة" تعزيز النمو الاقتصادي المستدام والشامل وإنتاج فرص العمل الكاملة والمنتجة للجميع"

ثانياً: تأثير إيرادات ضريبة الدخل على نسبة الإنفاق على الصحة

• الأجل الطويل

1- يتضح من نتائج نموذج الانحدار الموضحة بالجدول (6) انه يوجد طردي ذو دلالة إحصائية لإيرادات ضريبة الدخل (( $X_{1t}$ ) على نسبة الإنفاق على الصحة (( $Y_{2t}$ ))، حيث بلغت قيمة معامل الانحدار 0.004، كما إن القيمة

الاحتمالية لاختبار  $F$  تقل عن قيمة مستوى المعنوية عند 5% ( $p\text{-value} = 0.016 < \alpha = 0.05$ ).

2- هذا وتبين أن نموذج الانحدار دال إحصائياً، حيث إن القيمة الاحتمالية لاختبار F تقل عن مستوى المعنوية عند 5% ( $p\text{-value} = 0.016 < \alpha = 0.05$ ).

3- علاوة على ذلك، تبين أن إيرادات ضريبة الدخل تستطيع أن تُفسر ما يقرب من 33% من التغيرات التي تطرأ على نسبة الإنفاق على الصحة، في حين أن الجزء المتبقي قد يرجع إلى الخطأ العشوائي أو لعوامل أخرى من الممكن أن يكون لها تأثير على نسبة الإنفاق على الصحة ولم يتم تناولها بالدراسة الحالية.

4- لا توجد مشكلة عدم ثبات التباين، حيث إن القيمة الاحتمالية المصاحبة لاختبار *Breusch-Pagan-Godfrey* تزيد عن قيمة مستوى المعنوية عند 5% ( $p\text{-value} = 0.420 > \alpha = 0.05$ ).

5- أخيراً، تبين أن سلسلة البواقي مستقرة عند المستوى، أي سلسلة البواقي متكاملة من الدرجة الصفرية  $I(0)$ ، حيث إن القيمة الاحتمالية لاختبار ADF تقل عن قيمة مستوى المعنوية عند 5% ( $p\text{-value} = 0.005 < \alpha = 0.05$ ). وهذا يعني أن هناك علاقة تكامل بين متغيرات الدراسة على المدى الطويل، أو بمعنى أكثر وضوحاً فإنه على المدى الطويل تتحرك المتغيرات معاً في نفس الاتجاه. وبذلك يتضح توافر شرط المرحلة الأولى وهو وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات على المدى الطويل وبالتالي يمكن الاعتماد على نموذج الانحدار لتقدير العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات المكونة للنموذج. ومن هنا تم الانتقال إلى المرحلة الثانية لتقدير العلاقة قصيرة الأجل عن طريق تقدير نموذج تصحيح الخطأ ECM باستخدام الفرق الأول للمتغيرات وإدخال بواقي النموذج المبطنة بفترة.

6- من هنا، فإن نموذج الانحدار المقترح في الأجل الطويل هو:

$$Y_{t3} = 4.397 + 0.004X_{t1}$$

#### • الأجل القصير

1- يتضح من نتائج نموذج الانحدار الموضحة بالجدول (6) أنه لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لإيرادات ضريبة الدخل ( $X_{1t}$ ) على نسبة الإنفاق على الصحة ( $Y_{2t}$ )، حيث تزيد القيمة الاحتمالية لاختبار  $F$  عن قيمة مستوى المعنوية عند 5% ( $p\text{-value} = 0.738 > \alpha = 0.05$ ).

2- قيمة معامل تصحيح الخطأ (-0.906) أقل من صفر (سالبة، أقل من 1) كما أنها تختلف معنوياً عن الصفر، أي أنها ذات دلالة إحصائية، حيث تقل القيمة الاحتمالية معامل تصحيح الخطأ عن مستوى المعنوية عند 5% ( $p < \alpha = 0.011 = value = 0.05$ ). مما يؤكد على وجود علاقة طويلة الأجل بين إيرادات ضريبة الدخل ونسبة الإنفاق على الصحة.

3- هذا وتبين أن نموذج الانحدار دال إحصائياً، حيث إن القيمة الاحتمالية لاختبار F تقل عن مستوى المعنوية عند 5% ( $p\text{-value} = 0.027 < \alpha = 0.05$ ).

4- لا توجد مشكلة عدم ثبات التباين، حيث إن القيمة الاحتمالية المصاحبة لاختبار *Breusch-Pagan-Godfrey* تزيد عن قيمة مستوى المعنوية عند 5% ( $p\text{-value} = 0.595 > \alpha = 0.05$ ).

5- من هنا، فإن نموذج الانحدار المقترح في الأجل القصير هو:

$$\Delta Y_{t3} = 0.130 - 0.002 \Delta X_{t1} - 0.906 e_{t-1}$$

مما سبق، نستنتج إنه يوجد تأثير طردي ذو دلالة إحصائية لإيرادات ضريبة الدخل نسبة الإنفاق على الصحة في الأجل الطويل وهو أحد مؤشرات قياس تحقيق الهدف الثالث للتنمية المستدامة، بينما لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية في الأجل القصير. وعليه فانه توجد علاقة ذو دلالة إحصائية بين إجمالي إيرادات ضريبة الدخل والهدف الثالث للتنمية المستدامة" ضمان حصول الجميع على صحة جيدة ورفاهية في جميع الأعمار" ويمكن تلخيص نتيجة اختبار الفرض الفرعي 2/1 في عدم قبول الفرض العدم وقبول الفرض البديل بأنه يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لإيرادات ضريبة الدخل على مؤشر تحقيق الهدف الثالث للتنمية المستدامة، بينما لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية في الأجل القصير. وعليه فانه توجد علاقة ذو دلالة إحصائية بين إجمالي إيرادات ضريبة الدخل والهدف الثالث للتنمية المستدامة" ضمان حصول الجميع على صحة جيدة ورفاهية في جميع الأعمار".

ثالثاً: تأثير إيرادات ضريبة الدخل على نسبة إنتاج الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة

#### • الأجل الطويل

1- يتضح من نتائج نموذج الانحدار الموضحة بالجدول (7) انه يوجد تأثير طردي ذو دلالة إحصائية لإيرادات ضريبة الدخل ( $X_1$ ) على نسبة إنتاج الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة ( $Y_3$ )، حيث بلغت قيمة معامل الانحدار 0.001، كما إن القيمة الاحتمالية المصاحبة لاختبار  $t$  تقل عن قيمة مستوى المعنوية عند مستوى 5% ( $p$ -value = 0.011 <  $\alpha$  = 0.05).

2- هذا وتبين أن نموذج الانحدار دال إحصائياً، حيث إن القيمة الاحتمالية لاختبار  $F$  تقل عن مستوى المعنوية عند 5% ( $p$ -value = 0.011 <  $\alpha$  = 0.05).

3- علاوة على ذلك، تبين أن إيرادات ضريبة الدخل تستطيع أن تُفسر ما يقرب من 35.6% من التغيرات التي تطرأ على إنتاج الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة، في حين أن الجزء المتبقي قد يرجع إلى الخطأ العشوائي أو لعوامل أخرى من الممكن أن يكون لها تأثير على إنتاج الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة ولم يتم تناولها بالدراسة الحالية.

4- لا توجد مشكلة عدم ثبات التباين، حيث إن القيمة الاحتمالية المصاحبة لاختبار *Breusch-Pagan-Godfrey* تزيد عن قيمة مستوى المعنوية عند 5% ( $p$ -value = 0.142 >  $\alpha$  = 0.05).

5- من هنا، فإن نموذج الانحدار المقترح في الأجل الطويل هو:

$$Y_{t5} = 0.775 + 0.001X_{t1}$$

6- أخيراً، تبين أن سلسلة البواقي مستقرة عند المستوى، أي سلسلة البواقي متكاملة من الدرجة الصفرية، حيث إن القيمة الاحتمالية لاختبار  $ADF$  تقل عن قيمة مستوى المعنوية عند 5% ( $p$ -value = 0.004 <  $\alpha$  = 0.05). وهذا يعني أن هناك علاقة تكامل بين متغيرات الدراسة على المدى الطويل، أو بمعنى أكثر وضوحاً فإنه على المدى الطويل فإن المتغيرات تتحرك معاً في نفس الاتجاه. وبذلك يتضح توافر شرط المرحلة الأولى وهو وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات على المدى الطويل وبالتالي يمكن الاعتماد على نموذج الانحدار لتقدير العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات المكونة للنموذج. ومن هنا تم الانتقال إلى المرحلة الثانية لتقدير العلاقة قصيرة الأجل عن طريق تقدير نموذج تصحيح الخطأ  $ECM$  باستخدام الفرق الأول للمتغيرات وإدخال بواقي النموذج المبطن بفترة.

#### • الأجل القصير

- 1- يتضح من نتائج نموذج الانحدار الموضحة بالجدول (7) انه لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لإيرادات ضريبة الدخل  $(X_1)$  على % إنتاج الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة  $(Y_2)$ ، حيث تزيد القيمة الاحتمالية لاختبار  $F$  عن قيمة مستوى المعنوية عند 5%  $(p\text{-value} = 0.903 > \alpha = 0.05)$ .
- 2- قيمة معامل تصحيح الخطأ  $(-0.662)$  أقل من صفر (سالبة، أقل من 1) كما أنها تختلف معنوياً عن الصفر، أي أنها ذات دلالة إحصائية، حيث تقل القيمة الاحتمالية معامل تصحيح الخطأ عن مستوى المعنوية عند 5%  $(p\text{-value} = 0.009 < \alpha = 0.05)$ . مما يؤكد على وجود علاقة طويلة الأجل بين إيرادات ضريبة الدخل ونسبة إنتاج الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة.
- 3- هذا وتبين أن نموذج الانحدار دال إحصائياً، حيث إن القيمة الاحتمالية لاختبار  $F$  تقل عن مستوى المعنوية عند 5%  $(p\text{-value} = 0.023 < \alpha = 0.05)$ .
- 4- لا توجد مشكلة عدم ثبات المتباين، حيث إن القيمة الاحتمالية المصاحبة لاختبار *Breusch-Pagan-Godfrey* تزيد عن قيمة مستوى المعنوية عند 5%  $(p\text{-value} = 0.990 > \alpha = 0.05)$ .
- 5- من هنا، فإن نموذج الانحدار المقترح في الأجل القصير هو:

$$\Delta Y_{t5} = 0.040 + 0.0002\Delta X_{t1} - 0.662e_{t-1}$$

3/1 لا توجد علاقة ذو دلالة إحصائية بين إجمالي إيرادات ضريبة الدخل والهدف السابع للتنمية المستدامة" ضمان حصول الجميع على إمكانية الوصول الى طاقة نظيفة وبأسعار معقولة وموثوقة ومستدامة" مما سبق، نستنتج إنه يوجد تأثير طردي ذو دلالة إحصائية لإيرادات ضريبة الدخل على نسبة إنتاج الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة وهو أحد مؤشرات قياس تحقيق الهدف السابع للتنمية المستدامة، بينما لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية في الأجل القصير. وعليه فإنه توجد علاقة ذو دلالة إحصائية بين إجمالي إيرادات ضريبة الدخل والهدف السابع للتنمية المستدامة" ضمان حصول الجميع على إمكانية الوصول الى طاقة نظيفة وبأسعار معقولة وموثوقة ومستدامة"

مما سبق نتلخص نتيجة اختبار الفرض الفرعي 3/1 عدم قبول الفرض العدم وقبول الفرض البديل بأنه يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لإيرادات ضريبة الدخل على مؤشر تحقيق الهدف السابع للتنمية " ضمان حصول الجميع على إمكانية الوصول الى طاقة نظيفة وبأسعار معقولة وموثوقة ومستدامة"

#### نتيجة اختبار الفرض الأول:

مما سبق يمكن عدم قبول الفرض العدم وقبول الفرض البديل بأنه يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لإيرادات ضريبة الدخل على مؤشرات التنمية المستدامة.

#### اختبار فرض الدراسة الثاني:

في هذا القسم تم بناء نموذج قياسي لاختبار مدى صحة الفرض الثاني القائل "لا توجد علاقة ذو دلالة إحصائية بين إيرادات ضريبة الدخل للشركات ومؤشرات تحقيق أهداف التنمية المستدامة في مصر"، ويتفرع هذا الفرض الي ثلاثة فروض فرعية سوف يتم اختبارها من خلال تطبيق نموذج انجل جرانجر للتكامل المشترك على مرحلتين. في المرحلة الأولى تم تقدير علاقة الانحدار باستخدام طريقة المربعات الصغرى لتقدير العلاقة طويلة الأجل بين إيرادات

ضريبة الشركات وكلاً من الناتج المحلي الإجمالي للفرد، ونسبة الإنفاق على الصحة، وإنتاج الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة كما هو موضح بالمعادلات (4) و(5) و(6):

$$Y_{t1} = \beta_0 + \beta X_{t2} + e_t \quad (4)$$

$$Y_{t2} = \beta_0 + \beta X_{t2} + e_t \quad (5)$$

$$Y_{t3} = \beta_0 + \beta X_{t2} + e_t \quad (6)$$

حيث إن:

←	$Y_{t1}$	الناتج المحلي الإجمالي للفرد خلال الفترة الزمنية $t$ .
←	$Y_{t2}$	نسبة الإنفاق على الصحة خلال الفترة الزمنية $t$ .
←	$Y_{t3}$	% إنتاج الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة خلال الفترة الزمنية $t$ .
←	$X_{t2}$	إيرادات ضريبة شركات الأموال خلال الفترة الزمنية $t$ .
←	$e_t$	عنصر الخطأ العشوائية الناتج من النموذج خلال الفترة الزمنية $t$ .

وبعد التأكد من استقرار سلاسل البواقي الناتجة من النماذج السابقة، يتم تنفيذ المرحلة الثانية من التحليل، وفيها يتم تقدير نماذج تصحيح الخطأ ECM لتقدير العلاقة قصيرة الأجل بين المتغيرات كما هو موضح بالمعادلات (10) و(11) و(12):

$$\Delta Y_{t1} = \beta_0 + \beta_1 \Delta X_{t2} + \beta_2 e_{t-1} + \varepsilon_t, \beta_2 < 0 \quad (10)$$

$$\Delta Y_{t2} = \beta_0 + \beta_1 \Delta X_{t2} + \beta_2 e_{t-1} + \varepsilon_t, \beta_2 < 0 \quad (11)$$

$$\Delta Y_{t3} = \beta_0 + \beta_1 \Delta X_{t2} + \beta_2 e_{t-1} + \varepsilon_t, \beta_2 < 0 \quad (12)$$

حيث إن:

←	$\Delta Y_{t1}$	الفرق الأول للناتج المحلي الإجمالي للفرد.
←	$\Delta Y_{t2}$	الفرق الأول لنسبة الإنفاق على الصحة.
←	$\Delta Y_{t3}$	الفرق الأول لنسبة إنتاج الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة.
←	$\Delta X_{t2}$	الفرق الأول لإيرادات ضريبة الشركات.
←	$e_{t-1}$	معامل تصحيح الخطأ (البواقي مبطن بفترة واحدة $(Lag e_t)$ ).
←	$\varepsilon_t$	عنصر الخطأ العشوائية الناتج من النموذج.

والجداول التالية توضح معاملات نموذج الانحدار (*Regression coefficients*) وخطأها المعياري (*Standard Error*)، ونتيجة اختبار  $t$ -test للتأكد من معنوية المتغير المستقل، هذا بالإضافة إلى نتيجة قيمة معامل التحديد (*Coefficient of Determination* ( $r^2$ ))، والخطأ المعياري للتقدير (*Standard Error of the Estimate* ( $S.E$ ))، ونتيجة اختبار  $F$ -test للتأكد من معنوية نموذج الانحدار ككل، ونتيجة اختبار *Breusch-Pagan* ( $BPG$ ) للتأكد من عدم وجود مشكلة عدم ثبات تباين البواقي (*Heteroskedasticity*)، ونتيجة اختبار *Augmented Dicky-Fuller* ( $ADF$ ) للتأكد من استقرار سلسلة البواقي عند المستوى.

جدول (8): نموذج انحدار إيرادات ضريبة الشركات على الناتج المحلي الإجمالي للفرد

نموذج الأجل القصير				نموذج الأجل الطويل				المتغيرات
اختبار <i>t-test</i>		معاملات الانحدار		اختبار <i>t-test</i>		معاملات الانحدار		
<i>p-value</i>	قيمة الاختبار	الخطأ المعياري	قيمة المعامل	<i>p-value</i>	قيمة الاختبار	الخطأ المعياري	قيمة المعامل	
0.016	2.780	0.043	0.121	0.000	54.625	0.136	7.424	ثابت المعادلة
0.204	-	0.003	-	0.002	3.645	0.001	0.005	إيرادات ضريبة الشركات ( $X_2$ )
0.007	-	0.114	-	-----				معامل تصحيح الخطأ ( $e_{t-1}$ )
0.442				0.470				معامل التحديد ( $R^2$ )
0.108				0.260				الخطأ المعياري للتقدير
5.141 (0.023)				13.287 (0.002)				اختبار <i>F-test</i> (القيمة الاحتمالية <i>p-value</i> )
1.037 (0.382)				3.158 (0.074)				اختبار <i>BPG-test</i> (القيمة الاحتمالية <i>p-value</i> )
-----				-2.151 (0.034)				اختبار ADF (القيمة الاحتمالية <i>p-value</i> )

جدول (9): نموذج انحدار إيرادات ضريبة الشركات على نسبة الإنفاق على الصحة

نموذج الأجل القصير				نموذج الأجل الطويل				المتغيرات
اختبار <i>t-test</i>		معاملات الانحدار		اختبار <i>t-test</i>		معاملات الانحدار		
<i>p-value</i>	قيمة الاختبار	الخطأ المعياري	قيمة المعامل	<i>p-value</i>	قيمة الاختبار	الخطأ المعياري	قيمة المعامل	
0.068	1.994	0.173	0.345	0.000	17.069	0.254	4.333	ثابت المعادلة
0.069	-	0.013	-	0.028	2.423	0.002	0.006	إيرادات ضريبة الشركات ( $X_2$ )
0.002	-	0.280	-	-----				معامل تصحيح الخطأ ( $e_{t-1}$ )
0.551				0.281				معامل التحديد ( $R^2$ )
0.425				0.486				الخطأ المعياري للتقدير
7.981 (0.005)				5.873 (0.028)				اختبار <i>F-test</i> (القيمة الاحتمالية <i>p-value</i> )
0.688 (0.520)				1.801 (0.200)				اختبار <i>BPG-test</i> (القيمة الاحتمالية <i>p-value</i> )
-----				-2.294 (0.007)				اختبار ADF (القيمة الاحتمالية <i>p-value</i> )

جدول (10): نموذج انحدار إيرادات ضريبة الشركات على إنتاج الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة

نموذج الأجل القصير				نموذج الأجل الطويل				المتغيرات
اختبار <i>t-test</i>		معاملات الانحدار		اختبار <i>t-test</i>		معاملات الانحدار		
القيمة الاحتمالية <i>p-value</i>	قيمة الاختبار	الخطأ المعياري	قيمة المعامل	القيمة الاحتمالية <i>p-value</i>	قيمة الاختبار	الخطأ المعياري	قيمة المعامل	
0.414	0.844	0.052	0.044	0.000	9.125	0.079	0.721	ثابت المعادلة
0.987	-0.017	0.004	0.000	0.006	3.226	0.001	0.002	إيرادات ضريبة الشركات ( $X_2$ )
0.012	-2.918	0.240	-0.700	-----				معامل تصحيح الخطأ ( $e_{t-1}$ )
0.441				0.410				معامل التحديد ( $r^2$ )
0.128				0.151				الخطأ المعياري للتقدير
5.135 (0.023)				10.410 (0.006)				اختبار <i>F-test</i> (القيمة الاحتمالية <i>p-value</i> )
0.021 (0.979)				1.872 (0.191)				اختبار <i>BPG-test</i> (القيمة الاحتمالية <i>p-value</i> )
-----				-3.050 (0.005)				اختبار <i>ADF</i> (القيمة الاحتمالية <i>p-value</i> )

ينضح أن:

أولاً: تأثير إيرادات ضريبة الشركات على الناتج المحلي الإجمالي للفرد

• الأجل الطويل

- 1- ينضح من نتائج نموذج الانحدار الموضحة بالجدول (8) انه يوجد تأثير طردي ذو دلالة إحصائية لإيرادات ضريبة الشركات ( $X_2$ ) على الناتج المحلي الإجمالي للفرد ( $Y_1$ ), حيث بلغت قيمة معامل الانحدار 0.005, كما تقل القيمة الاحتمالية لاختبار *t* عن مستوى المعنوية عند 5% ( $p-value = 0.002 < \alpha = 0.05$ ).
- 2- هذا وتبين أن نموذج الانحدار دال إحصائياً، حيث إن القيمة الاحتمالية لاختبار *F* تقل عن مستوى المعنوية عند 5% ( $p-value = 0.002 < \alpha = 0.05$ ).
- 3- علاوة على ذلك، تبين أن إيرادات ضريبة شركات الأموال تستطيع أن تُفسر ما يقرب من 47% من التغيرات التي تطرأ على الناتج المحلي الإجمالي للفرد، في حين أن الجزء المتبقي قد يرجع إلى الخطأ العشوائي أو لعوامل أخرى من الممكن أن يكون لها تأثير على الناتج المحلي الإجمالي للفرد ولم يتم تناولها بالدراسة الحالية.
- 4- لا توجد مشكلة عدم ثبات المتباين، حيث إن القيمة الاحتمالية المصاحبة لاختبار *Breusch-Pagan-Godfrey* تزيد عن قيمة مستوى المعنوية عند 5% ( $p-value = 0.074 > \alpha = 0.05$ ).
- 5- أخيراً، تبين أن سلسلة البواقي مستقرة عند المستوى، أي سلسلة البواقي متكاملة من الدرجة الصفرية حيث إن القيمة الاحتمالية لاختبار *ADF* تقل عن قيمة مستوى المعنوية عند 5% ( $p-value = 0.034 < \alpha = 0.05$ ). وهذا يعني أن هناك علاقة تكامل بين متغيرات الدراسة على المدى الطويل، أو بمعنى أكثر وضوحاً فإنه على المدى الطويل تتحرك المتغيرات معاً في نفس الاتجاه. وبذلك ينضح توافر شرط المرحلة الأولى وهو وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات على المدى الطويل وبالتالي يمكن الاعتماد على نموذج الانحدار لتقدير العلاقة طويلة

الأجل بين المتغيرات المكونة للنموذج. ومن هنا تم الانتقال إلى المرحلة الثانية لتقدير العلاقة قصيرة الأجل عن طريق تقدير نموذج تصحيح الخطأ ECM باستخدام الفرق الأول للمتغيرات وإدخال بواقي النموذج المبطنة بفترة. 6- من هنا، فإن نموذج الانحدار المقترح في الأجل الطويل هو:

$$Y_{t2} = 7.424 + 0.005X_{t2}$$

#### • الأجل القصير

1- يتضح من نتائج نموذج الانحدار الموضحة بالجدول (8) انه لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لإيرادات ضريبة الشركات ( $X_{t2}$ ) على الناتج المحلي الإجمالي للفرد ( $Y_{t1}$ )، حيث تزيد القيمة الاحتمالية لاختبار  $t$  عن قيمة مستوى المعنوية عند 5% ( $p\text{-value} = 0.204 > \alpha = 0.05$ ).  
2- قيمة معامل تصحيح الخطأ (-0.365) أقل من صفر (سالبة، أقل من 1) كما أنها تختلف معنوياً عن الصفر، أي أنها ذات دلالة إحصائية، حيث تقل القيمة الاحتمالية معامل تصحيح الخطأ عن مستوى المعنوية عند 5% ( $p\text{-value} = 0.007 < \alpha = 0.05$ ). مما يؤكد على وجود علاقة طويلة الأجل بين إيرادات ضريبة شركات الأموال والناتج المحلي الإجمالي للفرد.

3- هذا وتبين أن نموذج الانحدار دال إحصائياً، حيث إن القيمة الاحتمالية لاختبار F تقل عن مستوى المعنوية عند 5% ( $p\text{-value} = 0.023 < \alpha = 0.05$ ).

4- لا توجد مشكلة عدم ثبات المتباين، حيث إن القيمة الاحتمالية المصاحبة لاختبار *Breusch-Pagan-Godfrey* تزيد عن قيمة مستوى المعنوية عند 5% ( $p\text{-value} = 0.382 > \alpha = 0.05$ ).  
5- من هنا، فإن نموذج الانحدار المقترح في الأجل القصير هو:

$$\Delta Y_{t2} = 0.121 - 0.004\Delta X_{t2} - 0.365e_{t-1}$$

مما سبق، نستنتج إنه يوجد تأثير طردي ذو دلالة إحصائية لإيرادات ضريبة الدخل للشركات على الناتج المحلي الإجمالي للفرد في الأجل الطويل وهو أحد مؤشرات قياس تحقيق الهدف الثامن للتنمية المستدامة، بينما لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية في الأجل القصير. وعليه فإنه توجد علاقة ذو دلالة إحصائية بين إجمالي إيرادات الدخل للشركات والهدف الثامن للتنمية المستدامة تعزيز النمو الاقتصادي المستدام والشامل وإنتاج فرص العمل الكاملة والمنتجة للجميع"

ويمكن تلخيص نتيجة اختبار الفرض الفرعي 1/2 في عدم قبول الفرض العدم وقبول الفرض البديل بأنه يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لإيرادات ضريبة الدخل على مؤشر تحقيق الهدف الثامن للتنمية المستدامة، بينما لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية في الأجل القصير. وعليه فإنه توجد علاقة ذو دلالة إحصائية بين إجمالي إيرادات ضريبة الدخل والهدف الثامن للتنمية المستدامة تعزيز النمو الاقتصادي المستدام والشامل وإنتاج فرص العمل الكاملة والمنتجة للجميع"

ثانياً: تأثير إيرادات ضريبة شركات الأموال على نسبة الإنفاق على الصحة.

#### • الأجل الطويل

1- يتضح من نتائج نموذج الانحدار الموضحة بالجدول (9) انه يوجد تأثير طردي ذو دلالة إحصائية لإيرادات ضريبة الشركات (( $X_2$  على نسبة الإنفاق على الصحة (( $Y_2$ ، حيث بلغت قيمة معامل الانحدار 0.006، كما إن القيمة الاحتمالية لاختبار  $t$  تقل عن قيمة مستوى المعنوية عند 5% ( $p-value = 0.028 < \alpha = 0.05$ ).

2- هذا وتبين أن نموذج الانحدار دال إحصائياً، حيث إن القيمة الاحتمالية لاختبار  $F$  تقل عن مستوى المعنوية عند 5% ( $p-value = 0.028 < \alpha = 0.05$ ).

3- علاوة على ذلك، تبين أن إيرادات ضريبة شركات الأموال تستطيع أن تُفسر ما يقرب من 28.1% من التغيرات التي تطرأ على نسبة الإنفاق على الصحة، في حين أن الجزء المتبقي قد يرجع إلى الخطأ العشوائي أو لعوامل أخرى من الممكن أن يكون لها تأثير على نسبة الإنفاق على الصحة ولم يتم تناولها بالدراسة الحالية.

4- لا توجد مشكلة عدم ثبات المتباين، حيث إن القيمة الاحتمالية المصاحبة لاختبار *Breusch-Pagan-Godfrey* تزيد عن قيمة مستوى المعنوية عند 5% ( $p-value = 0.200 > \alpha = 0.05$ ).

5- أخيراً، تبين أن سلسلة البواقي مستقرة عند المستوى، أي سلسلة البواقي متكاملة من الدرجة الصفرية (0)، حيث إن القيمة الاحتمالية لاختبار *ADF* تقل عن قيمة مستوى المعنوية عند 5% ( $p-value = 0.007 < \alpha = 0.05$ ). وهذا يعني أن هناك علاقة تكامل بين متغيرات الدراسة على المدى الطويل، أو بمعنى أكثر وضوحاً فإنه على المدى الطويل تتحرك المتغيرات معاً في نفس الاتجاه. وبذلك يتضح توافر شرط المرحلة الأولى وهو وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات على المدى الطويل وبالتالي يمكن الاعتماد على نموذج الانحدار لتقدير العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات المكونة للنموذج. ومن هنا تم الانتقال إلى المرحلة الثانية لتقدير العلاقة قصيرة الأجل عن طريق تقدير نموذج تصحيح الخطأ *ECM* باستخدام الفرق الأول للمتغيرات وإدخال بواقي النموذج المبطن بفترة.

6- من هنا، فإن نموذج الانحدار المقترح في الأجل الطويل هو:

$$Y_{t3} = 4.333 + 0.006X_{t2}$$

#### • الأجل القصير

1- يتضح من نتائج نموذج الانحدار الموضحة بالجدول (9) انه لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لإيرادات ضريبة الشركات (( $X_2$  على نسبة الإنفاق على الصحة (( $Y_2$ ، حيث تزيد القيمة الاحتمالية لاختبار  $t$  عن قيمة مستوى المعنوية عند 5% ( $p-value = 0.069 > \alpha = 0.05$ ).

2- قيمة معامل تصحيح الخطأ ( $e_{t-1}$ ) أقل من صفر (سالبة، أقل من 1) كما أنها تختلف معنوياً عن الصفر، أي أنها ذات دلالة إحصائية، حيث تقل القيمة الاحتمالية معامل تصحيح الخطأ عن مستوى المعنوية عند 5% ( $p-value = 0.002 < \alpha = 0.05$ ). مما يؤكد على وجود علاقة طويلة الأجل بين إيرادات ضريبة شركات الأموال ونسبة الإنفاق على الصحة.

3- هذا وتبين أن نموذج الانحدار دال إحصائياً، حيث إن القيمة الاحتمالية لاختبار  $F$  تقل عن مستوى المعنوية عند 5% ( $p-value = 0.005 < \alpha = 0.05$ ).

4- لا توجد مشكلة عدم ثبات التباين، حيث إن القيمة الاحتمالية المصاحبة لاختبار *Breusch-Pagan-Godfrey* تزيد عن قيمة مستوى المعنوية عند 5% ( $p\text{-value} = 0.920 > \alpha = 0.05$ ).

5- من هنا، فإن نموذج الانحدار المقترح في الأجل القصير هو:

$$\Delta Y_{t,3} = 0.345 - 0.026 \Delta X_{t,2} - 1.120 e_{t-1}$$

كما سبق، نستنتج إنه يوجد تأثير طردي ذو دلالة إحصائية لإيرادات ضريبة الدخل للشركات على نسبة الإنفاق على الصحة في الأجل الطويل وهو أحد مؤشرات قياس تحقيق الهدف الثالث للتنمية المستدامة، بينما لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية في الأجل القصير. وعليه فإنه توجد علاقة ذو دلالة إحصائية بين إجمالي إيرادات ضريبة الدخل للشركات والهدف الثالث للتنمية المستدامة" ضمان حصول الجميع على صحة جيدة ورفاهية في جميع الأعمار" ويمكن تلخيص نتيجة اختبار الفرض الفرعي 2/2 في عدم قبول الفرض العدم وقبول الفرض البديل بأنه يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لإيرادات ضريبة الدخل للشركات على مؤشر تحقيق الهدف الثالث للتنمية المستدامة، بينما لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية في الأجل القصير. وعليه فإنه توجد علاقة ذو دلالة إحصائية بين إجمالي إيرادات ضريبة الدخل للشركات والهدف الثالث للتنمية المستدامة" ضمان حصول الجميع على صحة جيدة ورفاهية في جميع الأعمار".

ثالثاً: تأثير إيرادات ضريبة شركات الأموال على نسبة إنتاج الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة

#### • الأجل الطويل:

1- يتضح من نتائج نموذج الانحدار الموضحة بالجدول (10) انه يوجد تأثير طردي ذو دلالة إحصائية لإيرادات ضريبة الشركات ( $X_2$ ) على نسبة إنتاج الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة ( $Y_3$ )، حيث بلغت قيمة معامل الانحدار 0.002، كما إن القيمة الاحتمالية المصاحبة لاختبار  $t$  نقل عن قيمة مستوى المعنوية عند مستوى 5% ( $p\text{-value} = 0.006 < \alpha = 0.05$ ).

2- هذا وتبين أن نموذج الانحدار دال إحصائياً، حيث إن القيمة الاحتمالية لاختبار  $F$  تقل عن مستوى المعنوية عند 5% ( $p\text{-value} = 0.006 < \alpha = 0.05$ ).

3- علاوة على ذلك، تبين أن إيرادات ضريبة شركات الأموال تستطيع أن تُفسر ما يقرب من 41% من التغيرات التي تطرأ على نسبة إنتاج الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة، في حين أن الجزء المتبقي قد يرجع إلى الخطأ العشوائي أو لعوامل أخرى من الممكن أن يكون لها تأثير على إنتاج الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة ولم يتم تناولها بالدراسة الحالية.

4- لا توجد مشكلة عدم ثبات التباين، حيث إن القيمة الاحتمالية المصاحبة لاختبار *Breusch-Pagan-Godfrey* تزيد عن قيمة مستوى المعنوية عند 5% ( $p\text{-value} = 0.191 > \alpha = 0.05$ ).

5- أخيراً، تبين أن سلسلة البواقي مستقرة عند المستوى، أي سلسلة البواقي متكاملة من الدرجة الصفرية حيث إن القيمة الاحتمالية لاختبار ADF تقل عن قيمة مستوى المعنوية عند 5% ( $p\text{-value} = 0.005 < \alpha = 0.05$ ). وهذا يعني أن هناك علاقة تكامل بين متغيرات الدراسة على المدى الطويل، أو بمعنى أكثر وضوحاً فإنه على المدى الطويل فإن المتغيرات تتحرك معاً في نفس الاتجاه. وبذلك يتضح توافر شرط المرحلة الأولى وهو وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات على المدى الطويل وبالتالي يمكن الاعتماد على نموذج الانحدار لتقدير العلاقة طويلة

الأجل بين المتغيرات المكونة للنموذج. ومن هنا تم الانتقال إلى المرحلة الثانية لتقدير العلاقة قصيرة الأجل عن طريق تقدير نموذج تصحيح الخطأ ECM باستخدام الفرق الأول للمتغيرات وإدخال بواقي النموذج المبطنة بفترة. 6- من هنا، فإن نموذج الانحدار المقترح في الأجل الطويل هو:

$$Y_{t5} = 0.721 + 0.002X_{t2}$$

#### • الأجل القصير

1- يتضح من نتائج نموذج الانحدار الموضحة بالجدول (10) انه انه لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لإيرادات ضريبية الشركات (( $X_2$  على نسبة إنتاج الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة (( $Y_2$ ، حيث تزيد القيمة الاحتمالية لاختبار  $t$  عن قيمة مستوى المعنوية عند 5% ( $p\text{-value} = 0.987 > \alpha = 0.05$ ).

2- قيمة معامل تصحيح الخطأ (-0.700) أقل من صفر (سالبة، أقل من 1) كما أنها تختلف معنوياً عن الصفر، أي أنها ذات دلالة إحصائية، حيث تقل القيمة الاحتمالية معامل تصحيح الخطأ عن مستوى المعنوية عند 5% ( $p < \alpha = 0.012 = \text{value} = 0.05$ ). مما يؤكد على وجود علاقة طويلة الأجل بين إيرادات ضريبية شركات الأموال وإنتاج الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة.

3- هذا وتبين أن نموذج الانحدار دال إحصائياً، حيث إن القيمة الاحتمالية لاختبار  $F$  تقل عن مستوى المعنوية عند 5% ( $p\text{-value} = 0.023 < \alpha = 0.05$ ).

4- لا توجد مشكلة عدم ثبات التباين، حيث إن القيمة الاحتمالية المصاحبة لاختبار *Breusch-Pagan-Godfrey* تزيد عن قيمة مستوى المعنوية عند 5% ( $p\text{-value} = 0.979 > \alpha = 0.05$ ).

5- من هنا، فإن نموذج الانحدار المقترح في الأجل القصير هو:

$$\Delta Y_{t5} = 0.044 + 0.0001 \Delta X_{t2} - 0.700 e_{t-1}$$

مما سبق، نستنتج إنه يوجد تأثير طردي ذو دلالة إحصائية لإيرادات ضريبية الدخل للشركات على نسبة إنتاج الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة وهو أحد مؤشرات قياس تحقيق الهدف السابع للتنمية المستدامة، بينما لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية في الأجل القصير. وعليه فإنه توجد علاقة ذو دلالة إحصائية بين إجمالي إيرادات ضريبية الدخل والهدف السابع للتنمية المستدامة" ضمان حصول الجميع على إمكانية الوصول الى طاقة نظيفة وبأسعار معقولة وموثوقة ومستدامة"

مما سبق نتلخص نتيجة اختبار الفرض الفرعي 3/2 عدم قبول الفرض العدم وقبول الفرض البديل بأنه يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لإيرادات ضريبية الدخل على مؤشر تحقيق.

وبشكل عام تشير نتائج التحليل الإحصائي الى انخفاض نسبة معامل التحديد، والتي تشير الى وجود متغيرات وسيطة أخرى لم يشملها النموذج تؤثر في نسبة التباين في المتغير التابع التي يمكن تفسيرها من خلال المتغيرات المستقلة في نموذج الانحدار.

## نتيجة اختبار الفرض الثاني:

مما سبق يمكن عدم قبول الفرض العدم وقبول الفرض البديل بأنه يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لإيرادات ضريبة الدخل للشركات على مؤشرات التنمية المستدامة.

## التوصيات

- 1- تشجيع الخدمات المالية الإلكترونية عن طريق تخفيض الرسوم، وتشجيع دمج الاقتصاد غير الرسمي عن طريق إتاحة فرص المنافسة والتسويق، وإتاحة التمويل للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر بهدف تضمين كافة المعاملات المالية وتجنب التهرب الضريبي.
- 2- إصدار نظام ضريبي جديد واضح يحقق العدالة الضريبية، ويتسق مع أهداف الدولة من إتاحة فرص الاستثمار لزيادة النمو، ويشجع على استخدام مصادر طاقة متجددة تحافظ على الأداء البيئي ومنح حوافز ضريبية للشركات الصديقة للبيئة.
- 3- تفعيل حوكمة الشركات والإدارة الضريبية بما يمكنها من مواجهة المخاطر الضريبية والتوافق مع التطورات الحديثة، وإنجاز أعمالها الضريبية بأعلى جودة، وبأقل تكلفة ممكنة، وبما يحقق رضا الممولين والمجتمع الضريبي عن أدائها.
- 4- توفير نظام معلومات إلكتروني جيد وبناء قواعد بيانات متكاملة ومتسقة عن المجتمع الضريبي بالتنسيق مع قاعدة البيانات القومية متضمناً كل من: ممولي الضرائب موزعين قطاعياً وجغرافياً ونوعية وحجم الأعمال وإلى غير ذلك من معلومات وبيانات.
- 5- تعزيز تعبئة الموارد المحلية في مصر باتخاذ تقنيات تقليل الضرائب عبر الحدود التي تستخدمها الشركات متعددة الجنسيات المصرية.
- 6- توحيد تشريعات الحوافز الضريبية وتطبيق أنظمة عقوبة صارمة لمراقبة الالتزام بالحوافز الضريبية خاصة ما يخص الأداء البيئي.
- 7- توجيه مزيد من الإنفاق الحكومي نحو الأداء الاجتماعي سواء الإنفاق على التعليم أو الصحة ومختلف أوجه الإنفاق الاجتماعي تحقيقاً لأهداف البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة.
- 8- الإسراع في تنفيذ استراتيجية السياسة الضريبية لمصر 2024-2030 بتطبيق ضريبة الكربون على المنتجات الصناعية التي تساهم في زيادة انبعاثات الكربون في الغلاف الجوي.

## المراجع

- أبو بكر الصديق، مقدم، (2022)، دور المحاسبة الخضراء في تحقيق التنمية المستدامة، رسالة دكتوراه منشورة، الجزائر، بسكرة، جامعة التكنولوجيا، كلية الإدارة.
- الإسماعيلي، مهنا سلطان (2023)، المسؤولية الاجتماعية وأثرها على التنمية المستدامة، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد 1، العدد 14، ص 346.

- البدراي، قيس حسن عواد (2019)، أدوات تحقيق التنمية المستدامة في النظام الضريبي، العراق، الموصل، جامعة الموصل، كلية الحقوق.
- بزة، صالح، (2019)، تحديات النظام الجبائي الجزائري في الحد من الاقتصاد غير الرسمي، مجلة الباحث، الجزائر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد 19.
- بوجمعة، سارة، (2015/2016)، دور الضرائب البيئية في الحد من التلوث البيئي دراسة حالة الجزائر وولاية بسكرة، الجزائر، بسكرة، جامعة محمد خيضر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير 19، 38.
- توفيق، سامي محمد، (2023)، تطوير منظومة الضرائب الرقمية المصرية لرفع كفاءة الفحص الضريبي الشامل كمدخل للحد من التهرب الضريبي، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية، المجلد 2، العدد 15 ص 1-37.
- رقاب، حفصي توفيق. (2022). دور البنوك التعاونية في تحقيق التنمية المستدامة، رسالة ماجستير منشورة، كلية الأعمال، جامعة التكنولوجيا بالسودان.
- حرفوش، سهام وآخرون (2008)، الإطار النظري للتنمية الشاملة المستدامة ومؤشرات قياسها، ملتقى التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، الجزائر، سطيف، جامعة فرحات عباس، ص 112.
- حسانين، محمد عاطف، (2023)، السياسة المالية في الاقتصاد الكلي: النظرية والتطبيق، دار الجامعة العربية القاهرة، 2023، ص 43.
- حنا، نعيم فهم، (2013)، نحو تشريع ضريبي جديد يحقق التوازن بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، المؤتمر الضريبي التاسع عشر (النظام الضريبي المصري وحتمية التغيير)، الجمعية المصرية للمالية العامة والضرائب، ص ص 6-7.
- زكي، امل عصام، (2004)، مدى ملائمة السياسة الضريبية لمواجهة متطلبات التنمية في ظل المتغيرات العالمية المعاصرة، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ص 4.
- سليمان، نهي سعيد، (2018)، تفعيل إدارة الأزمات في مصلحة الضرائب المصرية بهدف رفع كفاءة المنظومة الضريبية، المؤتمر الضريبي الخامس والعشرون، القاهرة.
- سويدي الحميدي، (2016)، تعبئة الإيرادات والنظام الضريبي الدولي: مقومان أساسيان في اقتصادات القرن الحادي والعشرين، مؤتمر أبو ظبي 22 فبراير.
- شحاتة، محمد موسى، (2020)، دور تفعيل آليات التحول الرقمي في تحسين كفاءة النظام الضريبي المصري كمرتكز للحد من التهرب الضريبي في ضوء رؤية مصر 2030، بين حتمية التغيير ونتائج التطبيق، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية، كلية التجارة جامعة مدينة السادات، العدد الأول.
- صالح، احمد محمد، (2018)، استخدام النظم الخبيرة في تطوير البيئة الضريبية، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية. حلوان، المجلد 32، العدد 2، 119-152، 2018.
- عبد الجبار، المراكشي، (2020)، فعالية السياسة الضريبية في تحقيق التنمية المستدامة بالمغرب، ص 207-238.
- عبد الفتاح، محمد، (2012)، المشاكل التطبيقية لقانون الضريبة على الدخل ومدى تحقيق العدالة الضريبية في ظل المتغيرات العالمية والإقليمية المعاصرة، المؤتمر الضريبي الثامن عشر: نحو نظام ضريبي ملائم لمواجهة التحديات المعاصرة، الجمعية المصرية للمالية العامة والضرائب، القاهرة.
- عبد الحميد، عفيف، (2014)، فعالية السياسة الضريبية في تحقيق التنمية المستدامة - دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2001-2012)، رسالة ماجستير مقدمة لكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.

كردوري، سهام وآخرون، (2018)، دور الجباية البيئية في تحقيق التنمية المستدامة - "دراسة اتجاه للأراء عينة من الأكاديميين والمهنيين في ولاية بسكرة" مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، الجزائر، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، العدد 24.

كمال، نيفين حامد، (2005)، دور النظام الضريبي في تحقيق السياسة المالية في مصر، سلسلة مذكرات خارجية، معهد التخطيط القومي، ص 3.

محمد، مريم، (2021)، السياسة الضريبية التحديات والفرص، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ص 11.  
محمد عبد الحافظ محمد. (2023). دور المحاسبة القضائية في تطوير منظومة الفحص الضريبي: دراسة ميدانية بالتطبيق على بيئة الأعمال المصرية. مجلة البحوث المالية والتجارية، المجلد 3، العدد 24، ص-1  
69

يوسف، عمرو محمد، (2017)، مساهمة السياسات والتشريعات الضريبية في تحقيق التنمية الاقتصادية في مصر، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الإسكندرية، المجلد السابع، العدد 14، ص 226.

وزارة البترول <https://www.petroleum.gov.eg/ar-eg/gas-and-petrol/Pages/info-indicators.aspx-6/5/2024>

وزارة المالية (مصر) - التقرير المالي السنوي عن الفترات 2005-2021، أعداد مختلفة.

وزارة المالية(مصر)، وثيقة استراتيجية السياسات الضريبية لجمهورية مصر العربية 2024-2030، ص 44.  
Yu, S., Sial, M. S., Tran, D. K., Badulescu, A., Thu, P. A., & Sehleanu, M. (2020). Adoption and implementation of sustainable development goals (SDGs) — Agenda 2030. Sustainability, 12(15), 6288

<https://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/>

Chris Morgan, the impact of tax on delivering the Sustainable Development Goals, The global responsible tax project. 28 September, 2017.

Michael Keen, Joel Slemrod, (2017). "Optimal tax administration", Journal of Public Economics 152, 133-142.

Shim, Chung Jin, Kim, Yu-Chan, (2017). "The Function of Tax Administration and Conceptual Framework", Korea Tax Research Forum, KCI-Korean Journal Database, vol.17, no.3 pp. 7-36.

Ioana-Laura Tibulca, (2021). "The impact of the Covid-19 pandemic on tax revenues in the EU", Department of Finance, Bucharest University of Economic Studies, Bucharest, Romania [Correspondenceioana.tibulca@fin.ase.ro](mailto:Correspondenceioana.tibulca@fin.ase.ro), Received 23 Mar 2021, Accepted 08 Jul 2021.

[Data.albankaldawli.org/country/Eg](http://Data.albankaldawli.org/country/Eg)

## ASSESSMENT OF INCOME TAX POLICY IN ACHIEVING SUSTAINABLE DEVELOPMENT GOALS AS APPLIED TO EGYPTIAN COMPANIES

Ayman M. Morkos<sup>(1,2)</sup>; Abeer F. Ali<sup>(3)</sup>; Ahmed M. Abdel Aziz<sup>(1)</sup>

1) Faculty of Graduate Studies and Environmental Research, Ain Shams University 2) The Egyptian Tax Authority 3) Faculty of Commerce, Ain Shams University

### ABSTRACT

The study aims to assess the role played by income tax in general and corporate income tax in Egypt in particular in achieving the Sustainable Development Goals (SDGs) in Egypt. Egypt has been keen on achieving the SDGs through realizing sustainable economic, social, and environmental dimensions. The Egyptian legislator issued Income Tax Law No. 91 of 2005, seeking through its application to achieve social justice, increase tax revenue, and create an economic environment that supports free competition and private investment. The study adopted an inductive approach to analyze the reality of income tax policy in Egypt as applied to Egyptian companies due to its particular importance, especially in the average during the period from 2005 to 2021 in tax revenue, as it contributes about 80% of the Egyptian Tax Authority's revenue. The study also relied on a statistical approach to analyze the data during the study period by applying the Engle-Granger two-step co-integration model to estimate the long-term and short-term relationships between variables. The results of the study and the statistical analysis of the data showed the rejection of the study's hypotheses and the acceptance of the alternative hypotheses: first, that there is a significant statistical effect of income tax revenues on sustainable development indicators, and second, that there is a significant statistical effect of corporate income tax revenues on sustainable development indicators. The study concluded with several recommendations, the most important of which are: encouraging the integration of the informal economy into the formal economy, issuing a new tax system, providing an electronic information system, imposing tax penalties and incentives regarding environmental compliance, directing more government spending towards social performance to achieve the goals of the social dimension, and applying carbon tax on Egyptian industrial products.

**Keywords:** Corporate income Tax – Sustainable Development Goals (SDGs) – Informal Economy – carbon Tax.